الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة محمد بوضياف بالمسيلة

كلية: العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم: العلوم الإقتصادية

رقم: .....

ميدان: العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

فرع: علوم إقتصادية

تخصص:إقتصاد نقدي وبنكي

مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي

تحت عنوان:

دراسة و تحليل آليات و أدوات السياسة النقدية في الجزائر

خلال الفترة 2008 - 2018

من إعداد الطالبة:

- باي إيمان

تحت إشراف الأستاذة:

– لعجال العمرية

لجنة المناقشة

الاسم واللقب	الرتبة العلمية	الجامعة	الصفة
			رئيسا
			مشرفا ومقررا
			مناقشا

السنة الجامعية : 2021/2020

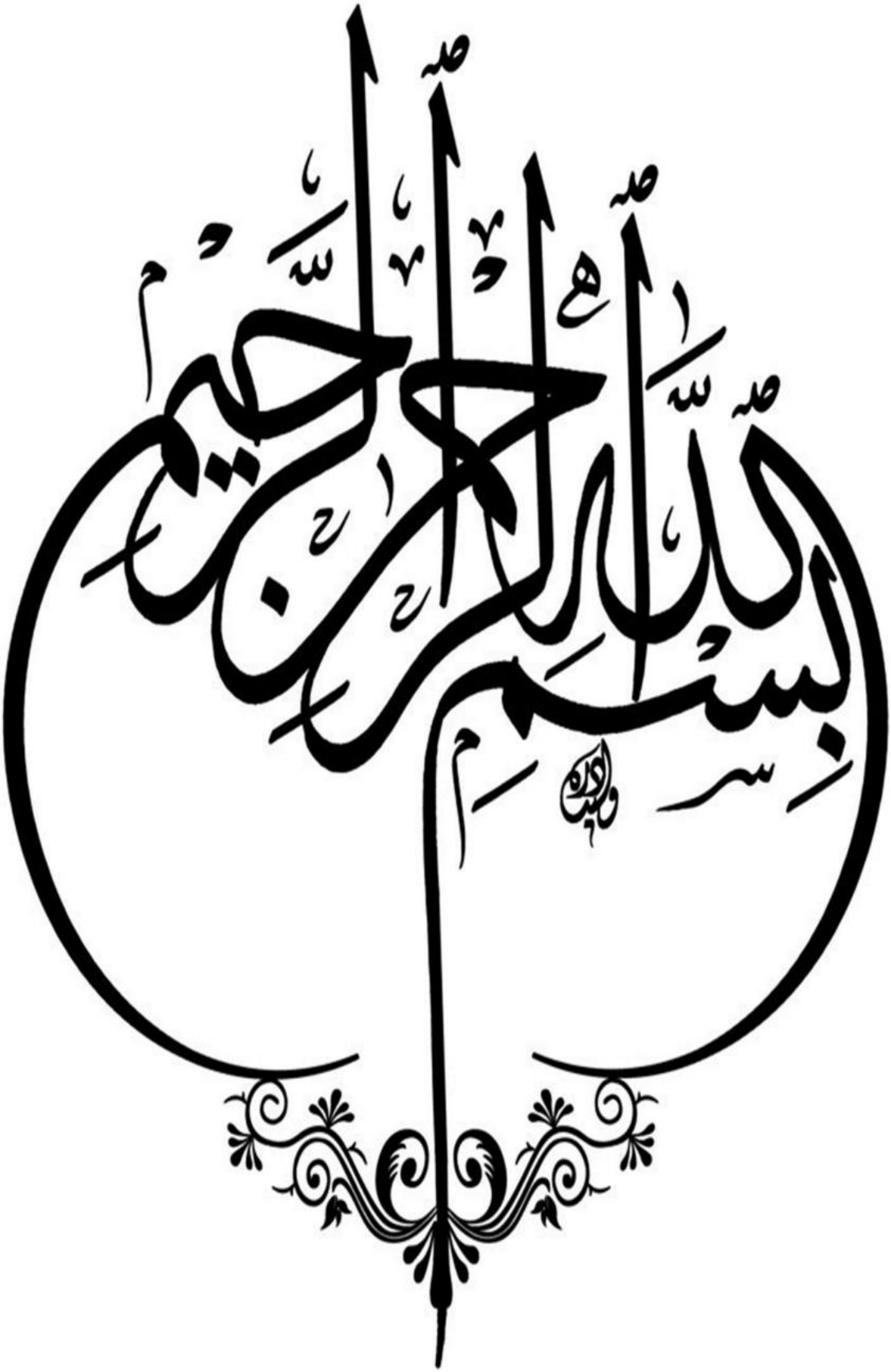
بسم الله الرحمن الرحيم

إهـــــــــداء

الحمد لله الذي أعاننا بالعلم وزيننا بالحلم و أكرمنا بالتقوى و أجملنا بالعافية أهدي جهدي المتواضع إلى الذين رسموا معالم طريقي إلى الخلق و العلم و الفضيلة

إلى والداي الغاليان : أمي و أبي حفظهما الله

إلى شقيقاتي العزيزات

إلى صديقتي ورفيقة دربي خديجة اللتي شاركتني حلاوة ومرارة هذا البحث وكانت سندا لي و أنفقت من وقتها الثمين لمساعدتي

إلى خالتاي العزيزتان هجيرة و نوال

إلى جميع زملائي و زميلاتي في الدراسة

إلى كل من علمني و ساعدني على إنهاء هذا العمل

و الحمد الله على القدرة التي هحني إياها

بحاي إيمان

شـــكـــــر و عـــــرفـــــان

قبل كل شيء أحمد الله عز و جل الذي أنعم علي بنعمة العلم و وفقني إلى بلوغ هذه الدرجة و أقول :

"اللهم لك الحمد حتى ترضى و لك الحمد إذا رضيت و لك الحمد بعد الرضى"

أتقدم بالشكر الجزيل إلى كل من ساعدني في إنجاز هذا العمل و بالأخص الأستاذة "لعجال العمرية" على توجيهاتها القيمة و إرشاداتها الصائبة التي لم تبخل علي بها

كما أتقدم بجزيل الشكر و التقدير إلى كل من علمني حرفا

جزاكم الله ألف خير

فـــهـــــرس الـــمـــحـــتـــويـــات

فـــــهـــــرس الـــــــمـــــــحـــــتـــــويـــــــات

المحتويات الصفحة

إهـــــــــــــــداء
شـــكـــــــر و عـــرفـــان
فـــهـرس الـمـحـتـويـات
قائمة الجداول و الأشكال
مقدمة عامة ..... أ- ه

الفصل الأول : الإطار النظري لسياسة النقدية

تمهيد **7**
المبحث الأول : ماهية السياسة النقدية **8**
المطلب الأول : تعريف السياسة النقدية **8**
المطلب الثاني : السياسة النقدية في الإطار الكلاسيكي **9**
المطلب الثالث : السياسة النقدية في الإطار الكينزي **12**
المطلب الرابع : السياسة النقدية في الإطار النقدي **16**
المبحث الثاني : السياسة النقدية : أهدافها ، أنواعها ، أهميتها **19**
المطلب الأول : أهداف السياسة النقدية.....**19**
المطلب الثاني : أنواع السياسة النقدية **22**
المطلب الثالث : أهمية السياسة النقدية.....**24**
المبحث الثالث : أدوات السياسة النقدية.....**25**
المطلب الأول : أدوات السياسة النقدية الغير مباشرة (أدوات الكمية) **25**
الطلب الثاني : الأدوات المباشرة (الكيفية).....**28**
المطلب الثالث : الأدوات الأخرى لسياسة النقدية **29**
خلاصة الفصل الأول **31**

الفصل الثاني دراســـة أداء أدوات الـــــسياســـة الـــنـــقـــديـــة فـــــي الـــجـــزائـــــر خـــلال الـــفـــتـــــــرة 2008-2018

تمهيد **33**
المبحث الأول : تطور السياسة النقدية في الجزائر **34**
المطلب الأول : السياسة النقدية في الجزائر قبل صدور قانون النقد و القرض 10/90 .....**34**
المطلب الثاني : السياسة النقدية في الجزائر في ظل قانون النقد و القرض 10/90.....**35**

المبحث الثاني : مدى تطبيق أداوت السياسة النقدية في الجزائر **37**
المطلب الأول : تطبيق الجزائر لسياسة النقدية بالإستخدام الأدوات الغير مباشرة **37**
المطلب الثاني : تطبيق الجزائر لسياسة النقدية بالإستخدام الأدوات المباشرة **40**
المبحث الثالث : دراسة وتحليل أدوات السياسة النقدية المستعملة من طرف البنك المركزي في الجزائر خلال الفترة 2008-2018 ..... **42**
المطلب الأول : دراسة تطور أداء أدوات السياسة النقدية للفترة 2008 إلى 2012..... **42**
المطلب الثاني : دراسة تطور أداء أدوات السياسة النقدية للفترة 2013 إلى 2018..... **45**
خلاصة الفصل الثاني **50**
الخاتمـــــــــــة العامـــــــــة **52**
قـــــائـــــمـــــــة الـــمـــراجـــع **56**
ملخص الدراسة

قائمة الجداول و الأشكال

قـــائـــــمـــــة الـــجـــداول و الأشـــكـــال

أ. قـــائـــــمـــــة الـــجـــداول :

الـــــرقـــم	الـــعنـــوان	الصفحة
(02-01)	تطور معدل إعادة الخصم في الجزائر للفترة 2008- 2012	42
(02-02)	تطور أداء أداة الإحتياطي الإجباري في الجزائر للفترة 2008-2012	43
(02-03)	تطور معدل أداة آلية إسترجاع السيولة في الجزائر للفترة 2008-2012	44
(02-04)	تطور معدل فوائد تسهيلات الودائع في الجزائر للفترة 2008-2012	45
(02-05)	تطور معدل إعادة الخصم في الجزائر للفترة 2013-2018	46
(02-06)	تطور أداء أداة الإحتياطي الإجباري في الجزائر للفترة 2013-2018	46
(02-07)	تطور معدل أداة آلية إسترجاع السيولة في الجزائر للفترة 2013-2018	47
(02-08)	تطور معدل عمليات السوق المفتوحة في الجزائر للفترة 2013-2018	48
(02-09)	تطور معدل أداء تسهيلات الخاصة بالوديعة في الجزائر للفترة 2013-2018	49

ب. قـــــائـــــمـــــة الأشـــــكـــــال :

الرقم	العنوان	الصفحة
(01-01)	منحنى دالة الطلب على النقود بدافع المبادلات أو المعاملات	13
(02-01)	منحنى الطلب على النقود لغرض المضاربة	14
(03-01)	عرض النقود في التحليل الكينزي	15

مقـــــــدمـــة عـــامـــــة

1- تمهيد :

تعتبر السياسة النقدية بمثابة حجر الأساس في بناء السياسة الإقتصادية الكلية ، وكونها أداة فعالة لتحقيق الأهداف الاجتماعية و الإقتصادية من خلال أدواتها ، وقد أثبتت الأدبيات الإقتصادية أن السياسة النقدية من بين السياسات التي جذبت الكثير من الإقتصاديين ، وذلك نظرًا إلى أن السياسة النقدية تميز الجانب النقدي من السياسة الإقتصادية ، حيث ظهرت معالمها مع ظهور المدرسة الكلاسيكية ثم في قرن العشرين ظهر "كينز" ليبرهن أن السياسة المالية اكثر فعالية من السياسة النقدية ، ولكن في الخمسينات من القرن العشرين استعادت السياسة النقدية مكانتها على يد "فريدمان" ، و في الفكر الإقتصادي المعاصر و أثناء الأزمات النقدية التي مست معظم دول العالم خاصة الدول النامية إزداد اهتمام الإقتصاديين بالسياسة النقدية .

و إتباع مسار السياسة النقدية في الجزائر منذ الإستقلال إلى يومنا هذا يوضح لنا أن الإقتصاد الجزائري لم يشهد سياسة نقدية واضحة المعالم ، قبل سنة 1990 بسبب تداخل الصلاحيات بين السلطة النقدية و المالية و قد بدأت تتجسد معالم ظهور السياسة النقدية سنة 1990 ، بعد ظهور قانون النقد و القرض 90_10 والذي من خلاله إتضح دور السياسة النقدية ، وتبين أن البنك المركزي هو السلطة النقدية المسؤولة عن إدارة السياسة النقدية وتخطيطها وتطبيقها في ظل إستقلاليته عن الحكومة ، و بالتالي فإن أثر إنتقال الجزائر من مرحلة الإقتصاد الموجه إلا إقتصاد السوق منحها الحرية في تخطيط وتنفيذ السياسة النقدية مستعينة في ذلك بأدواتها ، التي تمثل العامل الأساسي لتوجيه السياسة النقدية نحو المسار الصحيح ويعتبر دور أدوات السياسة النقدية هاما في تحقيق الإستقرار النقدي والمالي ، ومعالجة مختلف الأزمات النقدية و حل المشكلات الإقتصادية إذا سيرت بشكل دقيق ومتكامل .

ومن هذا المنطق يلعب البنك المركزي دورا رقابيا في تطبيق أدوات السياسة النقدية وتحقيق أهدافها ، و الوصول إلى المستوى الذي يطمح له المحللون الإقتصاديون

2- الإشكالية الرئيسية :

وبناءا على ما سبق يمكن طرح الإشكالية التالية :

ما مدى تطبيق أدوات السياسة النقدية في الجزائر خلال الفترة 2008 _ 2018 ؟

ويندرج تحت هذا التساؤل الرئيسي الأسئلة الفرعية التالية :

- ✓ ماهو دور السياسة النقدية وفق النظريات الإقتصادية ؟
- ✓ كيف تطورت السياسة النقدية في الجزائر من خلال قانون النقد و القرض 10/90 ؟
- ✓ وإلى أي مدى إستطاع بنك الجزائر تطبيق أدوات السياسة النقدية في الإقتصاد الجزائري ؟

3- فرضيات الدراسة :

للإجابة على هذا التساؤل الرئيسي و كذا التساؤلات الفرعية يمكن صياغة أهم الفرضيات و التي تعتبر كإجابة مبدئية وهي كما يلي :

الفرضية الأولى : تلعب السياسة النقدية دورا مهما وذلك وفق النظريات الإقتصادية .

الفرضية الثانية : تطورت السياسة النقدية بعد صدور قانون 10/90 من خلال وضع حد لتدخلات الإدراية في القطاع المالي و المصرفي ووضع مسؤولية تنظيم السياسة النقدية تحت إشراف مجلس النقد و القرض و اللجنة المصرفية .

الفرضية الثانية : هناك اثر مباشر في تطبيق بنك الجزائر لأدوات السياسة النقدية وذلك من خلال تحقيق مجموعة من الأهداف الإقتصادية الخاصة به و مجموعة من الأهداف العامة الخاصة بالسياسة الإقتصادية الكلية .

4- أهمية الدراسة :

تكمن أهمية هذه الدراسة في المساهمة في إثراء الدراسات حول أدوات السياسة النقدية المطبقة في الجزائر و تحليلها و تقييمها خلال الفترة 2008-2018 .

5- أهداف الدراسة :

تهدف دراسة هذا الموضوع إلى تحقيق مايلي :

- يعتبر الهدف الأساسي من هذه الدراسة هو الإجابة على الإشكالية المطروحة المتمثلة في معرفة مدى تطبيق أدوات السياسة النقدية في الجزائر .

- التعرف على المفاهيم و الأفكار حول السياسة النقدية وأنواعها و أدواتها و تحقيق الأهداف حسب النظرية الإقتصادية الكلية .

– التعرف على أدوات السياسة النقدية التي إتبعتها السلطة النقدية في الجزائر وتحليلها و تقييمها خلال فترة الدراسة .

6– حدود الدراسة :

بهدف معالجة إشكالية الموضوع تم تقسيم الدراسة إلى حدود مكانية و حدود زمانية ، تمثلت الحدود المكانية في دراسة حالة الجزائر أما بالنسبة للحدود الزمانية فقد تعرضنا إلى دراسة أدوات السياسة النقدية وتحليلها خلال الفترة 2008 و إعتبارها سنة أساس إلى غاية سنة 2018 .

7–منهجية الدراسة :

إن جوانب البحث متعددة ومراحله كثيرة و الخروج بنتائج البحث يتطلب قراءتها و تحليلها و الإحاطو بجميع جوانبها لمعالجة الإشكالية و قد تطلب منا ذلك بالإطلاع على مختلف البحوث و الدراسات العلمية و الأكاديمية:

–الكتب

– الرسائل الجامعية

– المجلات

– الملتقيات و المؤتمرات

– المواقع الإلكترونية

و بغية الإلمام بمختلف جوانب الموضوع و تحليل أبعاده قمنا بدراسته من خلال :

المنهج الوصفي التحليلي : حيث قمنا من خلاله بسرد أهم التعاريف المتعلقة بالسياسة النقدية و أهدافها و أنواعها و كذلك النظريات الإقتصادية المفسرة لها ، كما قمنا بالتطرق إلى أدوات السياسة النقدية و قمنا بتحليل تطور معدلات أدوات السياسة النقدية ، وتستمد الدراسة بياناتها من التقارير السنوية لبنك الجزائر ، و النشرات التي يصدرها الديوان الوطني للإحصائيات و الجداول ، القوانين و التشريعات ، الجداول ، الأشكال و المنحنيات.

8- الدراسات السابقة :

تشكل السياسة النقدية إهتماما كبيرا بالنسبة للباحثين ، وقد تناولت في هذا المجال عدة دراسات سواء تعلق الأمر من جانب عام أو دراسة حالة الجزائر بشكل خاص ، ومن بين هذه الدراسات نذكر على سبيل المثال :

1. إكن لونيس ، **السياسة و دورها في ضبط العرض النقدي في ضبط العرض النقدي في الجزائر خلال الفترة (2000-2009)**، مذكرة ماجستير في العلوم الإقتصادية ،جامعة الجزائر ، 2010-2011 ، أين تتناول الإشكالية التالية : ما مدى فعالية السياسة النقدية في ضبط العرض النقدي في الجزائر خلال الفترة 2000-2009؟ و الهدف منها إبراز أهمية السياسة النقدية و أهمية ضبط العرض النقدي لجدل كمية النقود المعروضة متلائمة مع إمكانية إقتصاد إنتاجية حقيقية ، و كيفية تحقيق السياسة النقدية لأهدافها النهائية من خلال إستقرار المستوى العام للأسعار .

2. محمد بن البار ، **أثر السياسة النقدية و المالية على التضخم في الجزائر خلال الفترة(1986-2014)**،دراسة قياسية ، طروحة دكتوراه في العلوم الإقتصادية ، جامعة محمد بوضياف ، المسيلة ، الجزائر ، 2017 حيث هدفت هذه الدراسة إلى تقييم فعالية السياسة النقدية و المالية في تحقيق الإستقرار الإقتصادي و معالجة التضخم .

3. حسين كشيتي ، **إجراءات السياسة النقدية و المالية لتصحيح الإختلالات الإقتصادية الكلية _حالة الجزائر(2000-2009)_** مذكرة ماجستير في العلوم الإقتصادية ، جامعة محمد بوضياف ، المسيلة ، الجزائر ، 2012، و الهدف من هذه الدراسة هو محالة فهم كيفية تأثير السياسة النقدية و المالية على الوضعيات المختلفة للإقتصاد للوصول إلى الحالة التوازنية للإقتصاد و محاولة إظهار الإختلالات التي يمكن أن يتعرض لها أي إقتصاد و الآليات المتاحة للسياسة النقدية المالية لعلاج هذه الإختلالات .

9- صعوبات الدراسة :

واجهنا في إطار إعداد هذه الدراسة بعض الصعوبات نذكر منها :

- الإختلاف في بعض الأرقام الإحصائية من مصدر لآخر .

10- تقسيمات الدراسة :

للإجابة على الإشكالية المطروحة و إختبار الفرضيات تم تقسيم الدراسة إلى فصلين بالإضافة إلى مقدمة وخاتمة .

الفصل الأول : تم التطرق فيه إلى الجانب النظري للدراسة و الذي كان بعنوان الإطار النظري لسياسة النقدية ، حيث قسم هذا الفصل إلى ثلاث مباحث ، المبحث الأول بعنوان ماهية السياسة النقدية ، المبحث الثاني كان بعنوان السياسة النقدية : أهدافها ، أنواعها ، أهميتها ، أما بالنسبة للمبحث الثالث فكان بعنوان أدوات السياسة النقدية .

الفصل الثاني : تم التطرق فيه إلى الجانب التطبيقي للدراسة و الذي كان دراسة حول تطور السياسة النقدية بعد صدور قانون 10/90 و تحليل و تقييم أداء أدوات السياسة النقدية في الجزائر خلال الفترة 2008-2018 ، وقسم هذا الفصل إلى ثلاث مباحث ، المبحث الأول بعنوان تطور السياسة النقدية في الجزائر ، و المبحث الثاني بعنوان مدى تطبيق أدوات السياسة النقدية في الجزائر ، أما المبحث الثالث فكان بعنوان دراسة و تحليل أدوات السياسة النقدية المستعملة من طرف البنك المركزي في الجزائر خلال الفترة 2008-2018 .

الفـصـــــل الأول

الإطـــار النـــظـــري لـــســـيـاســـة الـــنـــقـــديـــة

تمهيد:

حظيت السياسة النقدية بالإهتمام في معظم دول العال م ، و ذلك خلال الأزمات النقدية حيث كانت محل إهتمام بعض المفكرين الإقتصاديين إلا أن هذه الأهمية تختلف عن الإقتصاديين حسب توجهاتهم ومبادئهم .

وقد أعتبرت السياسة النقدية من أهم السياسات الإقتصادية التي تعتمد عليها الدولة في تحقيق مختلف الأهداف الإقتصادية حيث تعتمد هذه الأخيرة على مجموعة من الأدوات الكمية و الكيفية التي تستعملها للوصول إلى الأهداف المسطرة ومنه سوف نقسم هذا الفصل إلى ثلاث مباحث وهي كالتالي :

المبحث الأول : ماهية السياسة النقدية .

المبحث الثاني : السياسة النقدية : أهدافها ، أنواعها ، أهمتيها .

المبحث الثالث : أدوات السياسة النقدية .

المبحث الأول : ماهية السياسة النقدية :

تعتبر السياسة النقدية من أهم مجالات السياسة الإقتصادية ، التي تتخذ من المعطيات النقدية موضوعا لتدخلها آخذة بعين الإعتبار علاقة النقود بالنشاط الإقتصادي من جهة ، وما يشكله الإستقرار النقدي من مناخ ملائم لممارسة النشاط الإقتصادي من جهة أخرى وسنتناول في هذا المبحث تعريف السياسة النقدية و أهم النظريات الإقتصادية المفسرة لها .

المطلب الأول : تعريف السياسة النقدية:

تعددت التعاريف التي أعطاها الإقتصاديون للسياسة النقدية ، نذكر منها :

1_ عرف " George pariente" السياسة النقدية على أنها : " مجموع التدابير المتخذة من قبل السلطات النقدية قصد إحداث أثر على الإقتصاد ، ومن أجل ضمان إستقرار أسعار الصرف " .[1]

2_ كما عرفها الإقتصادي " Kent " بأنها : " إدارة التوسع والإنكماش في حجم النقد لغرض الحصول على أهداف معينة " .[2]

3_ و يعرفها " فوزي القسي " على أنها : " التدخل (المباشر) المعتمد من طرف السلطة النقدية بهدف التأثير على فعاليات الإقتصادية ، عن طريق تغيير عرض النقود و توجيه الإئتمان باستخدام وسائل الرقابة على النشاط الإئتماني للبنوك التجارية " .[3]

4_ وتعرف السياسة النقدية على أنها : " مجموعة القواعد و الأحكام التي تتخذها الحكومة أو أجهزتها المختلفة للتأثير على النشاط الإقتصادي من خلال التأثير في الرصيد النقدي " .[4]

---

[1]. عبد المجيد قدي ، **المدخل إلى السياسات الإقتصادية الكلية** ، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر ، 2003 ، ص 53 .

[2]. د ، جمال بن دعاس ، **السياسة النقدية في النظامين الإسلامي و الوضعي** ، دار الخلدونية للنشر و التوزيع ، الجزائر، 2007 ، ص 86 .

[3]. عبد المجيد قدي ، **مرجع سبق ذكره** ، ص 53 .

[4]. بلعزوز علي ، **محاضرات في النظريات و السياسات النقدية** ، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر ، 2017 ، ص 112 .

ومن خلال التعاريف السابقة يمكن إعطاء تعريف شامل للسياسة النقدية بأنها : " مجموعة الإجراءات والقرارات التي تتخذها الدولة في إدارة النقد و الإئتمان و تنظيم السيولة العامة للإقتصاد و التأثير في الرصيد النقدي من أجل تحقيق أهداف معينة سواء كانت نقدية أو غير نقدية "

المطلب الثاني : السياسة النقدية في الإطار الكلاسيكي :

في ظل التراكم التاريخي و المعارفي الذي عرفته أوروبا ، و المتغيرات الإقتصادية و الإجتماعية و الفلسفية ، ظهرت المدرسة الكلاسيكية في إنجلترا في أواخر القرن 18 و أوائل القرن 19 ، حيث وضع أصولها الفكرية وقوانينها الإقتصادية ، آدم سميث ، وأسهم في تطورها مالتوس و ريكاردو وميل وساي ، وغيرهم من رواد المدرسة نيوكلاسيكية ، حيث يرى رواد المدرسة الكلاسيكية أن التوازن الإقتصادي يتحقق دائما بالصورة تلقائية عند مستوى التشغيل الكامل ، و أن النقود ليس لها تأثير على الرفاهية الإقتصادية للأفراد ، وماهي إلا وسيط للتبادل.

وهنا ركز الكلاسيكيون إهتمامهم على العلاقة التي تربط كمية النقود من جهة و المستوى العام للأسعار من جهة أخرى ، على أساس أن قيمة النقود هي مقلوب المستوى العام للأسعار ، وقد ظهرت هذه النظرية في القرن 18 ، أين كان يسيطر على النشاط الإقتصادي قانون "ساي" للأسواق ، والذي يرى ضرورة أن كل عرض يخلق الطلب الخاص به ، فالإنتاج يخلق معه القوة الشرائية ، وبتعبير نقدي كل إنتاج يخلق معه إنفاقا مساويا له ، وبناءا على هذا التحليل قامت هذه النظرية على الإفتراضات التالية [1]:

- **ثبات حجم المعاملات** : تقوم النظرية الكمية للكلاسيكيين في تحليلها للواقع الإقتصادي ، وفي بناء النظرية النقدية على فرضية أن حجم المعاملات و مستوى النشاط الإقتصادي يتم تحديده بعوامل موضوعية ، و إن النقود ليس لها أي تأثير في تحقيق التوازن الإقتصادي بالإعتبارها وسيط للمبادلة ، إذا فالنقود دورها محايد في الإقتصاد وهذا التحليل يستند في ذلك إلى قانون العرض و الطلب ، و على ذلك فإن حجم المعاملات يعد وفقا للنظرية الكمية بمثابة متغير خارجي .
- **ثبات سرعة دوران النقود** : وتقوم هذه النظرية على أساس أن سرعة دوران النقود هي ثابتة على الأقل في المدى القصير لأنها تحدد بعوامل بطيئة التغير و مستقلة عن كمية النقود ، أو بتعبير آخر فافتراض التحليل الكلاسيكي ثبات سرعة دوران النقود على أساس تغيرها يرتبط بتغير عوامل أخرى ،

[1]. بلعزوز علي ، **مرجع سبق ذكره** ، ص ص 10 – 11 .

منها درجة كثافة السكان ، وتطور التعاملات المصرفية ومستوى تطور الجهاز المصرفي ، و الأسواق المالية و النقدية ، وهذه العوامل كلها لا تتغير عادة في الآجل القصيرة .

- **إرتباط تغير المستوى العام للأسعار بتغير كمية النقود** : تقوم النظرية الكمية للنقود على إفتراض أساسي مفاده أن أي تغير في كمية النقود المعروضة سيحدث تغير بنفس النسبة و الإتجاه في المستوى العام للأسعار ، فزيادة النقود المعروضة سيؤدي إلى زيادة مماثلة في المستوى العام للأسعار والعكس صحيح ، وقد أخذت هذه نظرية الكمية للنقود شكلها النهائي من خلال معادلتين أساسيتين هما :

1. **معادلة التبادل لفيشر (Fisher)** [1]: ويعود بروز النظرية للنقود للإقتصادي (G. Bodin) سنة 1956 وتعتمد هذه النظرية على العلاقة التالية التي صاغها الإقتصادي (Irving fisher) سنة 1867-1947 إذ أعطاها صياغتها الحديثة والأكثر إكتمالا بإدخاله للنقود المصرفية و سرعة دورانها في معادلته المعروفة **بمعادلة المبادلة** وهي على الشكل الآتي :

$$M.V = P.T \text{ --------} (1)$$

حيث تمثل كل من : $M =$ كمية النقود المتداولة في وقت ما ، $V =$ سرعة دوران وحدة النقد

$T =$ حجم المعاملات التي تمت خلال نفس الفترة ، $P =$ المستوى العام للأسعار .

وهذا يعني أن كمية النقود المضروبة في سرعة دورانها تساوي حجم المبادلات مضروبة في المستوى العام للأسعار ، من خلال الفرضيات المذكورة أعلاه يؤكد أصحاب المدرسة الكلاسيكية على أنه ليس للنقود أثر على الإنتاج و أن التأثير الوحيد للنقود يتمثل في التأثير العام على مستوى الأسعار وبهذا نخلص إلى أن النقود تحمل صفة المبادلة و مقياس للقيمة دون إعطائها وظيفتها في الإقتصاد بما أن المتغيرين M ، Tمحددتان بعوامل مستقلة بمعنى آخر لا توجد سببية حيث T يعتمد على عوامل حقيقة ، أما M لا يؤثر على هذه العوامل لا يؤثر على هذه العوامل الحقيقية و بهذا أصبح قانون ساي محققا دائما ، فالطلب على النقود يقابله العرض على النقود ليتوصلوا إلى فكرة حيادة النقود .

[1] .حسين كشيتي ، **إجراءات السياسة النقدية و المالية لتصحيح الإختلالات الإقتصادية الكلية – حالة الجزائر(2000-2009)** ، رسالة ماجستير في العلوم الإقتصادية ،كلية العلوم الإقتصادية و التجارية و علوم التسيير ، جامعة المسيلة ، الجزائر ، 2012 ، ص ص 14-15 .

2. **معادلة الأرصدة النقدية الحاضرة (معادلة كامبردج)** [1]: تطورت صياغة هذه النظرية على يد الإقتصادي الإنجليزي ألفريد مارشال و بيجو و أعضاء مدرسة كامبريدج و بإجراء تعديلات على معادلة التبادل حيث أخذت صيغة جديدة من جانب هذه المدرسة بإحلال فكرة الطلب على النقود K مكان سرعة دورانها وبإستخدام الناتج الوطني الحقيقي بدلا من حجم المعاملات ، ويرى ألفريد مارشال أن الأعوان الإقتصاديين يميلون للإحتفاظ بأرصدة نقدية سائلة لمقابلة ما يقومون بشرائه من سلع وخدمات ، وهو ما أطلق عليه مارشال "التفضيل النقدي" وبهذا يرتكز تحليل مدرسة كامبردج على العوامل التي تحدد طلب الأفراد على النقود للإحتفاظ بها على شكل أرصدة نقدية عاطلة ، مثل سعر الفائدة، مقدار ثروة الفرد، وسائل تسهيلات الشراء ، التوقعات في المستقبل حول أسعار الفائدة وأسعار السلع ، إن من شأن هذه العوامل التأثير على قرارات الأفراد في الإحتفاظ بالنقود على شكل عاطل، إلا أن أصحاب هذه المدرسة يعتقدون أن التغيرات في هذه العوامل تكاد تكون ثابتة الأمد القصير ، و أنها تكون بنفس نسبة التغير في دخول الأفراد ، وعليه يمكن التعبير على هذه الصيغة في شكل دالة للطلب على النقد طبقا لمدرسة كامبردج كما يلي :

$$M_d = K(PY) \text{ --------} (2)$$

K : معامل التناسب أو مقلوب سرعة دوران $1 / V$ ، **Y**: الناتج أو الدخل الوطني الحقيقي ،

$\mathbf{M_d}$: حجم كمية النقود ، **P** : المستوى العام للأسعار .

وتعتبر معادلة كامبردج عن التوازن بين عرض النقود و الطلب عليها خلال فترة زمنية معينة يزيد الطلب النقدي نتيجة لزيادة (**K**) أو نتيجة لزيادة الدخل النقدي (**YP**) ، فإذا إفترضنا أن (**K**) ثابتة نظرا لثبات سرعة دوران النقود في الأجل القصيرة بالإضافة إلى ثبات الدخل الوطني الحقيقي فيحالة التشغيل الكامل ، فإن الإرتفاع في عرض النقود سيؤدي إلى إرتفاع المستوى العام للأسعار بنفس النسبة و يزيد بذلك الطلبعلى عرض النقود حتى يتساوى مع العرض النقدي ، إذا ماكان لطلب على النقد$\mathbf{M_d}$ متغيرا داخليا في النموذج الكلاسيكي ، فإن عرضه يعتبر متغير خارجيا تحدده السلطات النقدية ، وذلك بشكل مستقل عن المتغيرات الإقتصادية حيث : $\mathbf{M_s} = \boldsymbol{M_0}$ و التوازن النقدي عندما يتساوى عرض النقد $\mathbf{M_s}$ بالطلب عليه

[1]. بن البار امحمد ، **أثر السياسة النقدية و المالية على التضخم في الجزائرخلال الفترة (1986–2014) –دراسة قياسية–** ، أطروحة دكتوراه في العلوم الإقتصادية ، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية و علوم التسيير ، جامعة المسيلة ، الجزائر ، 2017 ، ص ص 42 – 43.

$\mathbf{M_d}$: $\mathbf{M_s = M_d \Rightarrow M_0 = KP_eY}$ حيث ($\mathbf{P_e}$) يعبر عن مستوى الأسعار العام التوازني .

المطلب الثالث : السياسة النقدية في الإطار الكينزي :

لقد ظل الفكر الكلاسيكي سائدا ومقبولا لا نقاش فيه ، حتى بداية ظهور أزمة الكساد العالمي 1929-1933 و الذي عم النظم الرأسمالية في مختلف الدول الكبرى ، ومانتج عنه من أحداث تاريخية و وقائع إقتصادية و آثار سلبية ، كشفت بما لا يدع مجالا للشك عجز نظرية كمية النقود على معالجة أزمة الكساد بشكل فعال وفي خضم هذه الأزمة تم التحول من دراسة التغير في مستوى الأسعار إلى دراسة سلوك النقود ، و أثره على النشاط الإقتصادي كإتجاه تحليلي نقدي جديد على يد" المدرسة الكينزية " بقيادة الإقتصادي الإنجليزي " اللورد كينز" لينتقد قوانين و تحليلات الكلاسيكيين و يقلب الكثير من الآراء و يؤسس تحليلا إقتصاديا كان علاجا ناجحا لأزمة الكساد .

1. الطلب على النقود في التحليل الكينزي :

سمى كينز نظرية الطلب على النقود "بتفضيل السيولة " لأنه إعتبر أن الأفراد يفضلون النقود لكونها كاملة السيولة ، و لكنها في هذه الحالة لا تدر عائدا ، وعليه تساءل عن سبب حيازة الأفراد للنقود ، فافترض وجود ثلاثة دوافع هي :

a) دافع المبادلات أو المعاملات : أي أنها تطلب لتسوية المعاملات على إعتبار أن للنقود وظيفة وسيط للتبادل للعمليات اليومية الجارية ، و يتوقف هذا النوع من الطلب على حجم الدخل و التوظيف ، كلما زاد الدخل والتوظيف كلما زاد الطلب على النقود لدافع المعاملات و لكن بمعدل متناقص ، و العكس صحيح [1] و الشكل الموالي يوضح ذلك :

[1] .سليمان بوفاسة ، **أساسيات في الإقتصاد النقدي و المصرفي** ، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر ، 2017 ، ص 59 .

الشكل رقم (1) : منحنى دالة الطلب على النقود بدافع المبادلات أو المعاملات

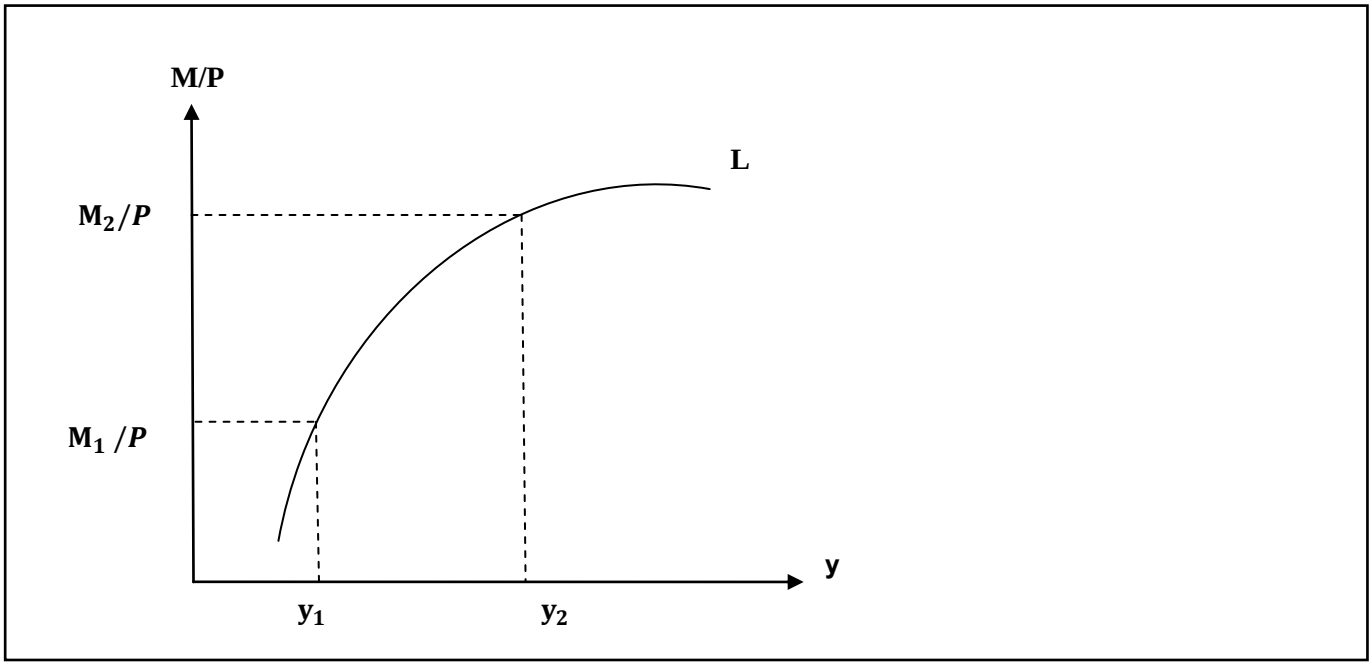

المصدر : سليمان بوفاسة ، مرجع سبق ذكره ، ص60 .

b) **دافع الإحتياط** : إن الطلب على النقود لغرض الإحتياط ناتج عن إحتمال زيادة الإحتياجات الفعلية لأرصدة النقدية لإتمام المعاملات المتوقعة و المرسومة أو لمواجهة النفقات غير متوقعة و الطارئة ، ويتأثر هذا الدافع بعوامل موضوعية (نفس العوامل المؤثرة على دافع المبادلات) ، وعوامل ذاتية تتعلق بعادات الأفراد و توقعاتهم ، وكذلك توفر المعلومات من قبل البنوك و المؤسسات المالية ، و تطور أسواق النقد و المال ، وكما هو الحال بالنسبة لدافع المعاملات فإن اللب على النقود بدافع الإحتياط دالة تابعة للدخل ، و نظرا لتشابه العوامل المفسرة لكلمة الطلب على النقود بدافع المعاملات والطلب على النقود بدافع يمكن دمجهما في معادلة واحدة (3)ـــــــــــــ $L_1 = L_1(y) / L'_1(y) < 0$ ، حيث : L_1 الطلب عى النقود بدافع المعاملات و الإحتياط ، y قيمة الدخل ، و بالتالي فالعلاقة علاقة طردية بين الطلب على النقود و الإحتياط و الدخل [1] .

[1]. حسين كشيتي ، **مرجع سبق ذكره** ، ص 16 .

c) **دافع المضاربة** : هذا الدافع إلى الإستفادة من تقلبات الأسعار المتوقع حدوثها في أسواق الأوراق المالية ، حيث إذا كانت السندات مرتفعة القيمة حاليا بالنسبة للمستقبل الذي سينخفض ثمنها فسيقومون ببيعها حالا للإحتفاظ بالنقود سائلة خوفا من الخسارة ، والعكس صحيح إذا كانت منخفضة ثمنها حاليا يقومون بشراء سندات أخرى لبيعها في المستقبل للإستفادة من فارق السعر (مضاربة) .

و إعتبر كينز أن تقلبات الطلب على النقود لدافع المضاربة من أهم الأسباب التي تؤدي إلى تقلبات أسعار الفائدة في سوق الأوراق المالية ، بمعنى هناك علاقة عكسية بين سعر الفائدة و كمية النقود المطلوبة بدافع المضاربة ، كلما إنخفض سعر الفائدة إلى أدنى حد ممكن لا يمكن أن تنخفض بعده مهما وصلت الزيادة في كمية النقود المطلوبة وهذا ما يطلق عليه بمصيدة "السيولة" أو "فخ السيولة" [1] .

ويمكن توضيح ذلك بيانيا كما يلي :

الشكل رقم (2) : منحنى الطلب على النقود لغرض المضاربة

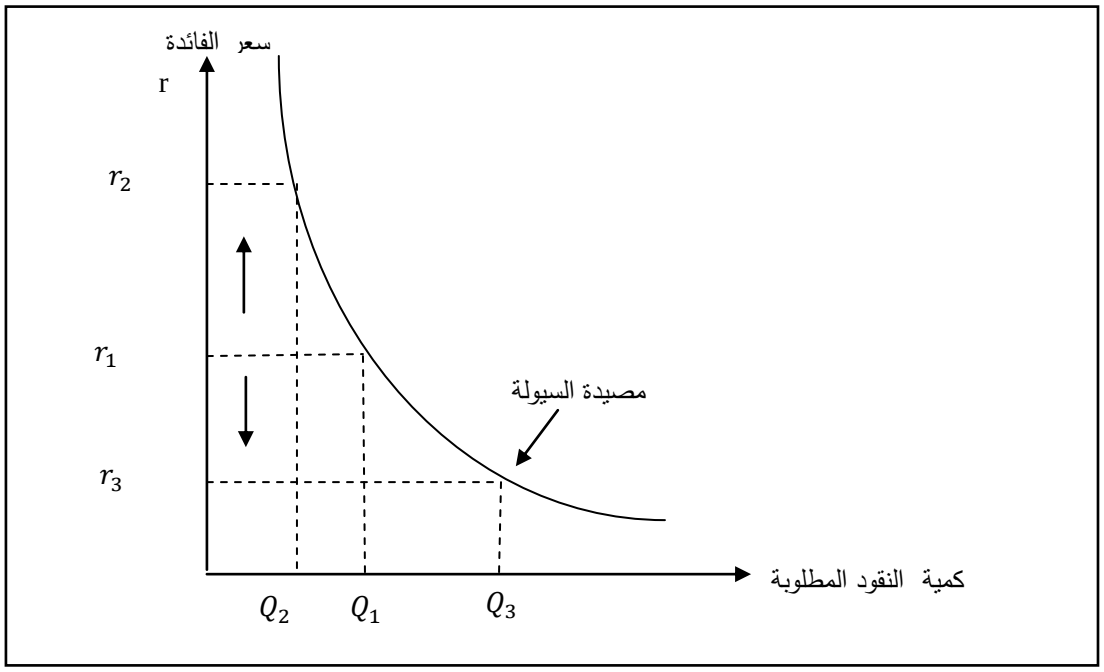

المصدر: سليمان بوفاسة ، مرجع سبق ذكره ، ص 61 .

[1] .سليمان بوفاسة ، **مرجع سبق ذكره** ، ص ص 60-61 .

2. **عرض النقود** : يتكون المعروض النقدي الكلي عند كينز من النقود الورقية التي يصدرها البنك المركزي والنقود المساعدة (ورقية ومعدينة) ، بالإضافة إلى النقود الكتابية أو نقود الودائع التي تمثل أكبر نسبة من حجم الكتلة النقدية المتداولة في الإقتصاديات المتطورة ، حيث إعتبره كينز متغير خارجي يتم تحديده من طرف السلطات النقدية و مستقل تماما عن متغير سعر الفائدة بمعنى أن عرض النقود غير مرن بالنسبة لتغيرات سعر الفائدة وهو مايبرر رسم منحنى عرض النقود موازيا لمحور سعر الفائدة [1] ، كما هو موضح في الشكل التالي :

الشكل رقم (3) : عرض النقود في التحليل الكينزي

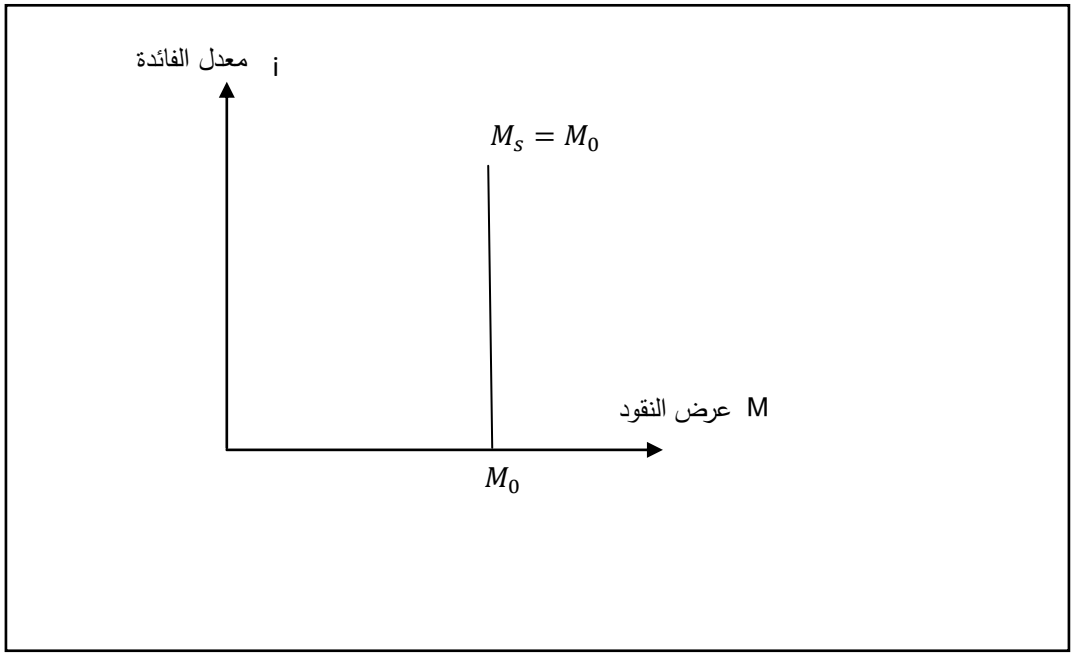

المصدر : إكن لونيس ، مرجع سبق ذكره ، ص 24

[1]. إكن لونيس ، **السياسة النقدية و دورها في ضبط العرض النقدي خلال الفترة (2000–2009)** ، رسالة ماجستير في علوم الإقتصاد ، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ، جامعة الجزائر(3) ، الجزائر ، 2011 ، ص 24 .

3. **تحديد سعر الفائدة** : على عكس ما كان يعتقد الكلاسيكيون بأن سعر الفائدة ثمن لإدخار (أي كثمن لتأجيل الإستهلاك) ، نظر كينز إلى الفائدة كثمن للنقود ، أي كثمن للتنازل عن السيولة ، و يترتب على ذلك أن الفائدة شأنها كأي ثمن آخر تتحدد بعرض و طلب النقود ، حيث يمكن للبنك المركزي التحكم في سعر الفائدة عن طريق التحكم في كمية النقود المعروضة ، و بالتالي التأثير على مستوى النشاط الإقتصادي ، فزيادة عرض النقود تؤدي إلى إنخفاض سعر الفائدة إلى زيادة الإستثمار عن طريق المضاعف ، مما يدفع إلى زيادة الإستهلاك و يزداد الدخل والعمالة و يحدث العكس إذا إنخفض عرض النقد [1] .

المطلب الرابع : السياسة النقدية في الإطار النقدي :

لقد عرف النظام الرأسمالي عدة أزمات في الستينيات من القرن العشرين مما دفع بمجموعة من الإقتصاديين وعلى رأسهم "فريدمان " إلى إعادة الحياة مجددا إلى التحليل التقليدي ، لكن بأدوات و وسائل تفسير وعلاج جديدة ، حيث جمعوا بين التحليل الكلي لفيشر و التحليل الجزئي لمدرسة كامبردج ، و ركزوا إهتمامهم على الجزء من النقود الذي يحتفظ به الأفراد و المؤسسات أي الأرصدة النقدية ، و بالتالي الإعتراف بأن الطلب على النقود أصل كامل السيولة ، وقد اشتهرت هذه الإضافات بإسم " النظرية المعاصرة لكمية النقود" ، أوما تسمى "بمدرسة شيكاغو" بزعامة "فريدمان" الذي إستطاع هو و أتباعه "النقديين" من تأكيد أفكاره على الواقع الفعلي و الترويج لأخذ بآراء هذا المذهب الجديد "المذهب النقدي" ، حيث أدخل النقديون المعاصرون تغييرات أساسية على مضمون النظرية الكمية –التي يعدون إمتدادا لها– منها [2]:

–العلاقة بين تغير كيمة النقود و مستوى الأسعار سببية فقط وليست تناسبية .

–الإعتراف بتغير سرعة التداول إلا أنهم لم يولوها اهتمام كبير .

–إعتبار أن الفرضية المتعلقة بثبات حجم الإنتاج خاطئة .

–إهتموا بالعلاقة بين نظرية النقدية و عملية الإنتاج ، مما يعني ٬إعتبار السياسة النقدية و الإئتمانية من أهم وسائل الرقابة و إدارة النشاط الإقتصادي .

[1]. حسين كتيشي ، **مرجع سبق ذكره** ، ص 17 .

[2].جمال بن دعاس ، **مرجع سبق ذكره** ، ص 108.

1. **الطلب على النقود** : طبقا لفريدمان فإن النقود إحدى وسائل الإحتفاظ بالثروة والتي يمكن أن تتجسد في صور أخرى مثل السندات و الأسهم العادية ، و السلع العينية ورأس المال البشري وبناءا على هذا التحليل فإن دالة الطلب على النقود تعتمد على المقدار الإجمالي للثروة المحتفظ بها على أشكال مختلفة و تكلفة الأشكال المختلفة للإحتفاظ بالثروة وعائداتها و الأذواق و تفضيلات مالكي الثروة ، ويعتمد المقدار الحقيقي للنقود و بشكل محدد على سعر الفائدة و المعدل المتوقع للتضخم و الثروة بوصفها تتضمن ثروة بشرية ونسبة الثروة غير البشرية إلى الثروة البشرية و أية متغيرات أخرى يمكن أن يكون لها تأثير في الأذاوق و التفضيلات ويمكن كتابة صياغة دالة الطلب على النقود وفقا للتحليل الفريدماني بالشكل الآتي :

حيث : M^d: دالة الطلب على النقود ، P: المستوى العام للأسعار ، rb: عائد السندات و يتمثل بسعر الفائدة السوقي ، re : عائد الأسهم ويتمثل بالأرباح السنوية ، $(\frac{\Delta P}{\Delta t}.\frac{1}{P})$: معدل التضخم المتوقع ،

yp/p : يمثل الثروة ويصفها برصيد مرتبط بالدخل الدائم عن طريق سعر الفائدة .

W : يمثل رأس المال البشري الذي يمثل العلاقة مابين رأس المال البشري و رأس المال غير البشري .

u : يمثل الأذواق و ترتيبات الأفضلية .

و يتضح من صيغة أعلاه أن الطلب على على السيولة النقدية دالة في عوائد الأصول المالية و النقدية و هي متغيرات خارجية و كذلك معدل التضخم المتوقع هو الآخر متغير خارجي ، في حين أن الدخل الدائم و العنصرين الآخرين (w,u) هما متغيرات داخلية ، و عد فريدمان تأثيرها ضئيلا في المدى القصير ليصل إلى دالة الطلب على النقود و هي متجانسة من الدرجة الأولى بالنسبة للأسعار ليعود إلى النظرية الكمية للنقود و لكن بطريقة تحليلية مختلفة [1] .

[1]. عباس كاظم الدعمي ، **السياسات النقدية و المالية و أداء سوق الأوراق المالية ، ط1 ، دار صفاء للنشر والتوزيع ،عمان ،2010** ، ص ص 39 40 .

2. **عرض النقود** : أما فيما يتعلق بعرض النقود فقد لاحظ فريدمان أن لها أهمية كبيرة في تحقيق الاستقرار الاقتصادي، أي أن للنقود دور كبير في النشاط الاقتصادي، فأية تقلبات في عرض النقود ستقود إلى تقلبات في النشاط الاقتصادي، وهنا يؤكد فريدمان أنه من أجل المحافظة على تحقيق التوظيف الكامل دون التضخم يتطلب أن ينمو الناتج القومي الصافي بمقدار الزيادة نفسها في المعروض النقدي، أي ضبط معدل التغيير في عرض النقود وبنسبة ثابتة ومستقرة تبعا لمعدل النمو الاقتصادي والذي بدوره يحقق استقرارا نقديا وهذا هو دور السياسة النقدية .

طبقا لفريد مان وشوارتز فان زيادة عرض النقود من خلال زيادة عمليات السوق المفتوحة للأوراق المالية الحكومية سيؤدي إلى ارتفاع أسعار الأوراق المالية وانخفاض العائد، مما يتغير معه ترتيب محفظة الأوراق المالية لدى الأفراد حملة الأصول ، فالأفراد سوف يملكون المزيد من النقود مقابل ملكية قليلة من الأوراق المالية ، وبما أن الأفراد لا يرغبون بالاحتفاظ بالأرصدة النقدية فإنهم سيحاولون إعادة ترتيب محافظ الأوراق المالية من أجل تخفيض حيازتهم النقدية ، وهذا يدفعهم نحو شراء أوراق مالية مربحة ، وبالتالي سيقود هذا الشراء إلى تزايد أسعار السندات وانخفاض العائد عليها .

كما أشار فريدمان إلي أن الزيادة في عرض النقود ستؤدي إلى زيادة مهمة في الطلب الكلي، ففي الأمد القصير ستسبب زيادة المعروض النقدي زيادة في الناتج والأسعار معا، في حين أن الزيادة في عرض النقد ستؤدي وبشكل رئيسي إلى زيادة المستوى العام للأسعار خلال الأمد الطويل، وهكذا اعتبر فريدمان أن معدل النمو طويل الأجل بالنسبة إلى الناتج يتحدد بعوامل حقيقية، معدل الادخار وهيكل الصناعة، ومن ثم فإن الزيادة السريعة في المعروض النقدي خلال المدة الطويلة تسبب ارتفاعا في معدل التضخم وليس ارتفاع معدل النمو الناتج، طالما أنهم ينظرون إلى التضخم على أنه ظاهرة نقدية بحتة، وبالتالي فأنهم يعطون مكافحته الأهمية القصوى [1].

[1].الشيخ أحمد ولد الشيباني ، **فعالية السياسة النقدية و المالية في تحقيق التوازنات الإقتصادية الكلية في ظل برامج الإصلاح الإقتصادي**، رسالة ماجستير في العلوم الإقتصادية ،كلية العلوم الإقتصادية و التجارية و علوم التسيير ، جامعة فرحات عباس ، سطيف ، الجزائر ، 2013 ، ص ص 58 59 .

المبحث الثاني : السياسة النقدية : أهدافها ، أنواعها ، أهميتها :

في هذا المبحث سنحاول تسليط اضوء على الأهداف التي تسعى السياسة النقدية إلى تحقيقها و التي قد تختلف من دولة إلى اخرى ، بعدها سنتطرق إلى أهم أنواع السياسة النقدية و أهميتها :

المطلب الأول : أهداف السياسة النقدية :

تختلف أهداف السياسة النقدية باختلاف مستوى النمو الإقتصادي من دولة إلى أخرى ، بل و تختلف في البلد الواحد من مرحلة إلى أخرى تبعا للظروف الإقتصادية التي يمر بها البلد ، فبينما نجد أن المشكلة الرئيسية في البلدان المتخلفة إقتصاديا تتمثل في مصاعب التمويل ونقص السيولة في الإقتصاد ، نجد أن الحال يختلف في البلدان المتقدمة إقتصاديا ، حيث تكمن المشكلة الرئيسية في كيفية علاج التقلبات الإقتصادية وكذا التحكيم الأفضل بين ظاهرتي البطالة و التضخم ، ويمكن تقسيم أهداف السياسة النقدية إلى أهداف أولية ، أهداف وسيطية و أهداف نهائية .

أولا : الأهداف الأولية : تعتبر الأهداف الأولية متغيرات تحاول السلطات النقدية التلاعب بيها للتأثير على الأهداف الوسيطية ، خاصة أن عرض النقود و أسعار الفائدة تخرج عن نطاق التحكم المباشر للبنك المركزي ، بالتالي تعرف الأهداف الأولية كحلقة في سلسلة تربط أدوات السياسة النقدية و الأهداف الوسيطية وهي تتكون من مجموعتين من المتغيرات [1] :

1. **مجاميع الإحتياطي** : تشمل القاعدة النقدية و مجموع إحتياط البنوك التجارية و مجموع الودائع الخاصة و تتكون القاعدة النقدية من النقود المتداولة لدى الجمهور و الإحتياطات المصرفية ، كما أن النقود المتداولة لدى الجمهور تضم الأوراق النقدية و النقود المساعدة و نقود الودائع أما الإحتياطات المصرفية فتشمل ودائع البنوك لدى البنك المركزي و تضم الإحتياطات الإجبارية و الإحتياطات الإضافية و النقود الحاضرة في خزائن البنوك .
2. **أحوال سوق النقد** : تحتوي على الإحتياطات الحرة ومعدل الأرصدة البنكية و أسعار الفائدة في سوق النقد التي يمارس البنك المركزي رقابة قوية عليها ، و الإحتياطات الحرة تمثل الإحتياطات الفائضة للبنوك لدى البنك

[1] .رسول حميد ، **العولمة و ضرورة تفعيل السياسة النقدية في الجزائر** ، رسالة ماجستير في العلوم الإقتصادية ، كلية العلوم الإقتصادية و التجارية وعلوم التسيير ، جامعة الجزائر ، الجزائر ، 2008 ، ص 62 .

المركزي مطروحا منها الإحتياطات التي إقترضتها هذه البنوك من البنك المركزي وتسمى صافي الإقتراض ، كما إستعملت أحوال النقد كأرقام قياسية مثل معدلات الفائدة على أذونات الخزينة و الأوراق التجارية ، ومعدل الفائدة الذي تفرضه البنوك على أحسن العملاء ، و معدل الفائدة على قروض البنوك فيما بينها .

ثانيا : الأهداف الوسيطية : هي مجموعة المتغيرات التي لها علاقة بالأهداف ، وتستطيع السلطات النقدية التحكم فيها ، و يهدف البنك المركزي عبر إعلانه مجموعة الأهداف الوسيطية إلى توجيه توقعات الأعوان الإقتصاديين ، و هناك ثلاثة أهداف وسيطة يسعى البنك المركزي إلى تحقيقها من خلال تطبيقه للسياسة النقدية و هي [1] :

1. **معدل الفائدة** : يحظى هذا الهدف باهتمام كبير من قبل السلطات النقدية نظرا لأهميتها بالنسبة للمستثمرين و العائلات ، فتسعى السلطات النقدية إلى المحافظة على تغيرات معدلات الفائدة ضمن هوامش لتحقيق الإستقرار الإقتصادي ، كما أنه من خلال معدلات الفائدة يتم تحديد مستوى الإستثمارات على المستوى المحلي و حركة رؤوس الأموال في الأجل القصير على المستوى الدولي ،
2. **معدل صرف النقد مقابل العملات الأخرى** : يسعى البنك المركزي إلى رفع معدل صرف النقد إتجاه العملات الأخرى الذي يلعب دورا هاما في معرفة الإستراتيجية الإقتصادية و المالية للحكومة .
3. **المجمعات النقدية** : هي من الإهتمامات الأساسية للبنك المركزي حيث يقوم بتحديدها و نشرها سواء كانت المجمع النقدي الضيق M_1 أو M_2 أو المجمع الأوسع M_3.

يمكن القول أن الأهداف الوسيطية تختلف من دولة إلى أخرى ، و كل دولة تستعمل متغيرات معينة لتحقيق أهدافها الوسيطية سواء باستخدام القاعدة النقدية أو معدل الفائدة أو باستخدامهما معا .

[1]. نبيلة دودو ، **فعالية السياسة النقدية غير تقليدية في إدارة أزمة الديون السيادية الأوروبية في منطقة اليورو** ، أطروحة دكتوراه في العلوم الإقتصادية ، كلية العلوم الإقتصادية و التجارية و علوم التسيير ، جامعة فرحات عباس ، سطيف ، الجزائر ، 2021 ، ص ص 10 11 .

ثالثا : الأهداف النهائية : تختلف أهداف السياسة النقدية تبعا لمستويات التقدم و التطور الإقتصادي و الإجتماعي للمجتمعات المختلفة ، ففي الدول المتقدمة ترتكز أهداف هذه السياسات في المقام الأول في المحافظة على العمالة الكاملة للإقتصاد في إطار من الإستقرار النقدي الداخلي ، أما في الدول النامية فإن الأهداف الرئيسية لسياسة النقدية هي تعبئة أكبر قدر ممكن من الموارد المالية الميسورة و وضعها في خدمة التنمية السريعة المتوازنة للإقتصاد ، ويمكن تلخيص أهم الأهداف النهائية لسياسة النقدية في [1] :

1. **تحقيق الإستقرار في الأسعار** : وهو من أهم أهداف السياسة النقدية ، حيث تسعى كل دول إلى تلافي التضخم و إحتواء تحركات الأسعار إلى أدنى مستوى لها و من ثم تحقيق الإستقرار النقدي و الإقتصادي ، فمتغير الأسعار سوف يؤثر على الوضع المعاشي للسكان ، لأن التضخم سوف يؤثر سلبا على الفقراء بإنخفاض دخولهم بينما تزداد ثروات الأغنياء من خلال إرتفاع الأسعار و يمكن أن يحصل الخلل الإجتماعي إذا إستمر التضخم طويلا .
2. **تحقيق الإستخدام الكامل** : حيث تقوم السلطات النقدية بتثبيت النشاط الإقتصادي عند أعلى مستوى ممكن من التوظيف للموارد الطبيعية و البشرية و ذلك من خلال إتخاذ جميع الإجراءات الكفيلة لتجنيب الإقتصاد مشاكل البطالة و ذلك عن طريق زيادة حجم الطلب الكلي إلى المستوى اللازم لتشغيل الموارد الإقتصادية المعطلة كافة .
3. **تحقيق معدلات نمو إقتصادية مناسبة** : و يراد به تحقيق معدلات نمو إقتصادي مرتفع مع العمل على تقليص الضغوط التضخمية ، و بتحقيق زيادة مستمرة في معدل الناتج المحلي الحقيقي للقطاعين ، وتكون مهمة السياسة النقدية هنا هي التأثير على الإئتمان من خلال التوسع الإئتماني و المعروض النقدي وذلك حتى يمكن الوصول إلى مرحلة الإنطلاق التي تضع الإقتصاد في مسار نحو النمو السريع .
4. **تحقيق الإستقرار في ميزان المدفوعات** : ويتم ذلك عن طريق قيام البنك المركزي بتكييف سعر إعادة الخصم و بالتالي تقليل حجم الإئتمان و الطلب المحلي على السلع و الخدمات الأمر الذي يخفض من حدة إرتفاع المستوى العام للأسعار داخل الدولة و بالتالي يؤدي إلى تشجيع الصادرات وتقليل الإقبال على السلع الأجنبية .

[1] .ديش فاطيمة الزهرة ، **دور السياسة النقدية و المالية في الحد من الأزمات الإقتصادية –دراسة حالة :أزمة الديون السيادية في منطقة الأورو–** ، أطروحة دكتوراه في العلوم الإقتصادية ، كلية العلوم الإقتصادية و التجارية و علوم التسيير ، جامعة أبو بكر بلقايد ، تلمسان ، الجزئر ، 2018 ، ص ص 37 38 .

المطلب الثاني : أنواع السياسة النقدية :

يتفق العلماء و الباحثين في الإقتصاد على أن السياسة النقدية تنقسم إلى 3 أنواع من السياسات النقدية التي تتبعها الدول ، حيث أن كل سياسة تستخدم بمعزل عن السياسة الأخرى في ظل ظروف معينة ، ويرى أنصار السياسة النقدية ان الهدف الرئيسي لأي سياسة نقدية مطبقة في دولة من الدول هو علاج مشكلة التضخم ، أو الإنكماش الذي يعاني منه الإقتصاد القومي لهذه الدولة ، ويمكن القول أن الباحثين الإقتصاديين قسموا السياسة النقدية إلى :

1. **السياسة النقدية الإنكماشية** [1] : الهدف من إتباع هذه السياسة إلى علاج ظاهرة التضخم التي تعاني منها الإقتصاديات القومية للبلدان ، وعليه تتبع السلطة النقدية – البنك المركزي – الحد من خلق أدوات نقدية أي الحد من خلق النقود و التخفيض من المعروض النقدي ، مما يترتب عليه الإنخفاض في دخول العائلات و الأفراد و المؤسسات و هذا مايؤدي إلى الحد من إنفاق الأفراد و المؤسسات على شراء السلع و الخدمات ، و بإتخاذ أدوات السياسة النقدية كحل للحد من ظاهرة التضخم تلجأ البنوك المركزية إلى إتخاذ التدابير اللازمة :

أ) رفع سعر إعادة الخصم من قبل البنك المركزي و هذا ماينجم عنه التقليل من إقبال البنوك المركزية على إعادة خصم الأوراق التجارية ، وعليه تقوم البنوك التجارية برفع سعر الخصم مما يؤدي إلى تقليل القطاعات الإقتصادية من خصم أوراقها التجارية ن ما ينجز عنه تقليل حجم الكتلة النقدية المتداولة .

ب) دخول البنك المركزي بائعا للسوق المفتوحة ، ما ينجز عليه أن يقوم البنك المركزي بضخ حجم كبير من الأوراق التجارية مقابل إمتصاصه لحجم السيولة النقدية المتداولة في السوق .

ج) كذلك من خلال إنتهاج هذه السياسة يلجأ البنك المركزي إلى رفع نسبة الإحتياطي الإلزامي ، مما يقلل مقدار السيولة المتوفرة لدى البنوك التجارية ، و بالتالي تقل مقدرتها على الإقراض .

مما سبق يؤدي إلى إرتفاع سعر الفائدة وبالتالي إنخفاض الإستثمار و إنخفاض مستوى الدخل و من ثم إمتصاص القوة الشرائية المتزايدة بالمجتمع و هو مايحد من التضخم .

[1]. حدادي عبد اللطيف ، **دور السياسة النقدية و المالية في مكافحة التضخم في الدول النامية – دراسة حالة الجزائر (2000–2014)** – أطروحة دكتوراه في العلوم الإقتصادية ، كلية العلوم الإقتصادية و التجارية و علوم التسيير ، جامعة جيلالي اليابس ، سيدي بلعباس ، الجزائر ، 2017 ، ص ص 32 33 .

1. **السياسة النقدية التوسعية** : بموجب هذه السياسة ، يقوم البنك المركزي بتخفيض سعر الفائدة ، بهدف تشجيع الإئتمان ، و هذا لزيادة عرض النقود بنسبة أكبر من الكمية المعروضة من السلع ، بهدف زيادة وسائل الدفع و تسريع وتيرة النشاط الإقتصادي ، حتى ولو أدى معدل تضخمي مقبول و زيادة في الأسعار وهذه السياسة تؤدي إلى زيادة الطلب الإستثماري و تحقيق التشغيل الكامل .

إلا أن أجراء تخفيض سعر الفائدة ، بهدف تشجيع الإستثمار لا يجري في حالة مصيدة السيولة " أي إنتقال أثر السياسة النقدية في الإستهلاك و الإستثمار (الجانب الحقيقي من النشاط الإقتصادي) سوف تكون بطيئة جدا ، عندما يكون الطلب على النقد مرنا بالنسبة لسعر الفائدة الذي لا يستجيب للتغيرات في عرض النقود ، حيث تتوقف السياسة النقدية عن العمل في حالة مصيدة السيولة " [1] .

2. **السياسة النقدية ذات الإتجاه المختلط (المرن)** : يتفق علماء المالية ، على أن هذه السياسة تناسب البلدان النامية ، التي تعتمد على الزراعة الموسمية في الغالب ، أو على تصدير المواد الأولية للخارج أي للدول أحادية المورد في إقتصادها ، ما يجعل البنك المركزي في هذه الحالة يتبع سياسة مرنة ، بحيث يزيد من حجم وسائل الدفع (النقود) في مرحلة بدء الزراعة ، أو تمويل زراعة المحاصيل ، و يقلل من جهة في حجم وسائل الدفع عند مرحلة بيعها (المحاصيل) ، و في محاولة منه لحصر آثار التضخم [2].

[1]. حاجي سمية ، **دور السياسة النقدية في معالجة إختلال ميزان المدفوعات – حالة الجزائر (1990– 2014)**– أطروحة دكتوراه في العلوم الإقتصادية ، كلية العلوم الإقتصادية و التجارية و علوم التسيير ، جامعة محمد خيضر ، بسكرة ، الجزائر ، 2016 ، ص 93 .

[2]. مرجع سابق ، ص 93 .

المطلب الثالث : أهمية السياسة النقدية :

تلعب السياسة النقدية دورا هاما في لإقتصاد الوطني حيث ينتقل أثرها إلى النشاط الإقتصادي عن طريق الأدوات و الأساليب المستخدمة لتوجيه و التأثير في مساره بشكل يساعد على تحقيق أهداف المجتمع و تزداد هذه الأهمية وضوحا في خاصة في الدول النامية ، إذ ينتقل تأثير السياسة النقدية إلى متغيرات الحقيقية وفق المسار التالي :

سياسة نقدية ⟸ مكونات الطلب الداخلي ⟸ أسواق الأصول الحقيقية

فضعف الأسواق النقدية و المالية يجعل الآثار المترتبة عن كمية النقود لا تنتقل إلى الأصول المالية (البدائل النقدية) و إنما ينتقل مباشرة إلى الأصول الحقيقية ، و لذلك يمكن القول أن دور السياسة النقدية التأثير على مستوى النشاط الإقتصادي يبدو أكثر أهمية ي البلدان النامية المتقدمة نوعا ما .

كما يبرز دورها في أوقات التضخم في الدول الرأسمالية الصناعية المتقدمة إذ ترتكز هذه السياسة في الأول من أجل المحافظة على التشغيل الكامل في الإقتصاد و مواجهة التقلبات النقدية ، و تتبع هذه الدول في هذا الصدد بعض السياسات النقدية كحتمية السوق المفتوح أو تعديل سعر الفائدة أو نسبة الإحتياطي و غيرها للتأثير في الإئتمان ، أما في الدول النامية فتنحصر في خدمة التنمية و توفير التمويل اللازم لها .

ولهذا حظيت السياسة النقدية بالإهتمام من قبل الإقتصاديين للآثار الهامة التي تحدثها في الواقع الإقتصادي ، و نذكر منها :

1. التحكم في كمية النقود ، و تحقيق الإستقرار الإقتصادي .
2. التحكم في الإتجاهات و تركيب و بنية النشاط الإقتصادي عن طريق التأثير في حجم الإئتمان المناسب ، و التحكم في بنيته و مجالاته .[1]

[1] .مليكة نجاعي ، **تقييم أداء البنك المركزي الجزائري في إدارة السياسة النقدية في ظل تقلبات أسعار النفط** ، أطروحة دكتوراه في العلوم التجارية ، كلية العلوم الإقتصادية و التجارية و علوم التسيير ، جامعة مسيلة ، الجزائر ، 2020 ، ص 17 .

المبحث الثالث : أدوات السياسة النقدية :

لتحقيق أهداف السياسة النقدية المسطرة ، يتطلب الإعتماد على مجموعة من الوسائل و الأدوات والتي بالضرورة لا يمكن أن تحقق كل الأهداف ، وقد تتباين هذه الأدوات من إقتصاد إلى آخر إذ تخضع لدرجة تناسق في الجهاز المصرفي وكذا قوة و متانة الإقتصاد ، وفي هذا المبحث سنسلط الضوء على الأدوات سياسة النقدية والتي تنقسم إلى أدوات غير مباشرة و أدوات مباشرة و أدوات أخرى لسياسة النقدية .

المطلب الأول : أدوات السياسة النقدية الغير مباشرة (أدوات الكمية) : الأدوات الكمية هي أدوات مصممة لتأثير في حجم أو كمية الإئتمان و كلفته بصرف النظر عن وجوه الإستخدام التي يراد إستعماله فيها وتتمثل هذه الأدوات في سعر إعادة الخصم ، عمليات السوق المفتوحة ، و الإحتياطي القانوني ، وسنتناول بإختصار كل أداة على حدة على النحو الآتي :

1. **سعر إعادة الخصم** [1] : نعني به معدل الفائدة الذي يحصل عليه البنك المركزي عندما يقرض البنوك التجارية أو يعيد خصم الأوراق التجارية و السندات التي تقدمها له ، فتحديد معدل الخصم من طرف البنك التجاري يؤثر في قروض البنوك التجارية ، فإذا قام البنك المركزي بتخفيض معدل الخصم يعطي للبنوك فرصة الإقتراض منه ، و إعادة خصم أوراقها الشيء الذي يؤدي إلى إرتفاع حجم القروض ، لأن البنوك بدورها ستعطي لعملائها كامل التسهيلات ليقترضوا منها و ذلك بتخفيض سعر فائدة قروضها ، و بالعكس إذا قام البنك المركزي برفع معدل الخصم فإنه يفرض على البنوك أن تقلل من قروضها و أن ترفع من كلفة هذه القروض ، فيحجم العملاء على طلب القروض ، و هكذا يمكن للبنك المركزي أن يتحكم في حجم القروض عن طريق تغيير سعر الخصم ، لأن هذا التغيير يؤثر على سعر الفائدة و على مستوى القروض التجارية ، وبما أن القروض تعتبر مصدرا لودائع جديدة و لإحداث مقادير جديدة من العملة ، فإن تغيير معدل الخصم يؤثر في آخر الأمر في النقود المتداولة ، لذلك تستعمله الحكومات في سياسة محاربة التضخم عندما تشعر بوفرة النقود السائلة ، أو بالعكس في سياسة محاربة الإنكماش عندما تظهر بوادر الكساد الإقتصادي .

[1]. د . خبابة عبد الله ، **الإقتصاد المصرفي (البنوك الإلكترونية ، البنوك التجارية ، السياسة النقدية)** ، مؤسسة شباب الجامعة ، مصر ، 2008 ، ص ص 202-203 .

ونجاح سياسة سعر الخصم ليس شيئا مؤكدا بحيث أن جدوى و فعالية هذه الأداة يتعلق بوجود عدة ظروف وهي[1] :

- مدى إتساع سوق النقد وخاصة سوق الخصم .
- مدى أهمية سعر الفائدة بالنسبة للنفقات الكلية في العمليات الصناعية و التجارية أو غيرها من أنواع النشاط الإقتصادي الذي يستخدم إئتمان البنوك في تمويله .
- حالة النشاط الإقتصادي يوجه عام و أنواع النشاط التي تمولها البنوك بنوع خاص .
- مدى إعتماد البنوك التجارية على البنك المركزي في الحصول على مواد نقدية إضافية .

2. **عمليات السوق المفتوحة** : و يقصد بها عمليات الشراء و البيع للسندات القابلة للتحويل والتي تقوم بها البنوك المركزية في سوق الرأسمالية ، حيث يقوم البنك المركزي في إطار فرع سندات الديون القابلة للتحويل في السوق النقدية ، بهذه العمليات ، وهو بشراء السندات والذي يخلق نقدا للبنوك المركزية ، هذا العرض الإضافي للنقود يزيد من سيولة البنوك(بما في ذلك شراء السندات التي تصدر عنها وتنتهي إليها كودائع) و قدرتها على منح قروض (مفعول الكمية) ، وهو يمارس أيضا تأثيرا على التخفيض في نسب الفائدة (مفعول السعر) و بالعكس ، ففي إطار سياسة نقدية تقييدية يكون بوسع البنك المركزي بيع السندات التي إشتراها سابقا ، وهو بهذا يخفض من سيولة الإقتصاد و إمكانيات منح القروض من طرف البنك (مفعول النوعية) و يمارس أيضا تأثيرا على رفع نسب الفائدة (مفعول السعر) [2] .

[1] . صبحي تادرس قريصة ، **النقود و البنوك** ، دار النهضة العربية للطباعة و النشر ، بيروت ، لبنان ، 1984 ، ص 163 .

[2] . د . موسى زواوي ، **مدخل عام للإقتصاد السياسي** ، منشورات الدار الجزائرية ، الجزائر ، 2015 ، ص 234 .

فإذا نزل البنك المركزي إلى السوق بائعا لبعض الأصول المالية و التجارية ، فإنه الهدف من وراء ذلك هو تحويلها إلى أصول نقدية ، الشيء الذي يمكنه من ابتلاع وامتصاص فائض العملة الرائجة ، وبالتالي إنخفاض قدرة البنوك التجارية على منح القروض ، أما إذا رغب في زيادة حجم المعروض النقدي فما عليه إلا أن ينزل إلى السوق مشتريا لهذه الأصول (الأوراق التجارية والمالية والسندات) ويصب مقابل ذلك نقودا في السوق ، الشيء الذي يؤدي إلى زيادة السيولة في السوق فيمنح القروض ويخلق الائتمان.

ومن هنا نجد أن هناك شرطين أساسيين لضمان فاعلية عمليات السوق المفتوح وهي:

- مدى توفر السندات الحكومية كما ونوعا .
- مدى توفر سوق نقدية نشطة لتداول هذه الأوراق . [1]

3. **الإحتياطي القانوني (الإجباري)** : يستخدم البنك المركزي هذه السياسة أيضا للتحكم في العرض النقدي فعندما يكون هدف السياسة النقدية الحد من حجم الإئتمان ، يلجأ البنك المركزي إلى الضغط على حجم الودائع المتاحة لدى البنوك ، وذلك بالرفع من نسبة الإحتياطي القانوني الواجب الإحتفاظ به لدى البنك المركزي ، و على العكس تنخفض هذه النسبة عندما يكون الهدف تشجيع التوسع في الإئتمان و زيادة العرض النقدي [2] .

و يستطيع البنك المركزي إستخدام الإحتياطي القانوني في التأثير إحتياطات البنوك التجارية الناجمة عن حركة رؤوس الأموال الأجنبية إلى داخل البلد ، لأن رفع النسبة المذكورة يؤدي إلى تجميد قدر أكبر من الإحتياطات التي حصلت عليها البنوك من الخارج و بالتالي يحد من قدرتها في منح الإئتمان ، و العكس إذا حدث هجرة لرؤوس الأموال نحو الخارج فيستطيع البنك المركزي التعويض عن ذلك من خلال خفض الإحتياطي القانوني ، حيث يجبر ذلك البنوك على إعادة أموالها الموظفة للخارج حيث يجنب ذلك حدوث الإختلال في ميزان المدفوعات [3] .

---

[1]. عيجولي خالد، **فعالية تخفيض أسعار الفائدة من قبل البنوك المركزية في الحد من انهيار الأسواق المالية في ظل الأزمة العالمية الراهنة** ، الملتقى العلمي الدولي حول الأزمة المالية والإقتصادية الدولية و الحوكمة العالمية ، جامعة فرحات عباس، سطيف، الجزائر ، يومي 20 و 21 أكتوبر 2009 ، ص 20 .

[2]. رحيم حسن ، **النقد و السياسة النقدية في إطار الفكرين الإسلامي و الغربي** ، دار المناهج للنشر و التوزيع ، عمان ، 2006 ، ص 196 .

[3]. هيكل عجمي ، جميل الجنابي ، **النقود و المصارف و النظرية النقدية** ، دار وائل للنشر و التوزيع ، عمان ، 2014 ، ص 276 .

الطلب الثاني : الأدوات المباشرة (الكيفية) : هي تلك الأدوات التي تمكن البنك المركزي بواسطتها توجيه الائتمان إلى قطاع معين من قطاعات النشاط الاقتصادي والذي يشهد ضعفا أو يحتاج إلى دعم نقدي ليقوم بدوره في النشاط الاقتصادي وتقوم هذه الأدوات على عدة أساليب أهمها ما يلي :

1. **سياسة تأطير القروض**[1]: قد تقوم السلطة النقدية بتحديد سقف معين لحجم القروض التي يمكن منحها للزبائن من طرف البنوك التجارية وفق نسب محددة خلال العام ، وفي حالة الإخلال بهذه الإجراءات تتعرض البنوك إلى عقوبات تتباين من دولة لأخرى ، و إعتماد هذا الأسلوب ينبع من سعي السلطات النقدية إلى التأثير على توزيع القروض إتجاه القطاعات المعتبرة أكثر حيوية بالنسبة للتنمية .

حيث يقوم البنك المركزي بوضع التعليمات والقواعد الخاصة بتحديد مدة سداد الأقساط الواجب دفعها ، وغالبا ما يفرض البنك نسب قصوى ودنيا محددة لسعر الفائدة كجزء مهم في هذا الصدد ، إذ أن البنك المركزي لن يترك الأمر مفتوحا للبنوك التجارية للتصرف بحرية الحصول على هذه القروض ، إذ يضع تعليمات و قواعد من شأنها الحد من عدد مرات ما تلجأ إليه تلك البنوك في الحصول على الإئتمان المخصوم بهدف حسن إستخدامها أو مواجهتها من قبل السلطة النقدية بزيادة تكلفتها الأمر الذي بموجبه يتم تخفيض الطلب على النقود [2] .

[1]. لطفي بوناب ، **أهمية السياستين المالية و النقدية في مواجهة تقلبات الدورات الإقتصادية في الجزائر خلال فترة (1990–2016)** ، أطروحة دكتوراه في العلوم الإقتصادية ، كلية العلوم الإقتصادية و التجارية و علوم التسيير ، جامعة المسيلة ، الجزائر ، 2020 ، ص 80 .

[2]. نزار كاظم الخيكاني و حيدر يونس الموسوي ، **السياسة الإقتصادية** ، دار اليازوري ، الأردن ، 2012 ، ص 24 .

2. **سياسة الإنتقائية للقروض** [1] : ينطوي الإقراض الموجه على قواعد تنظيمية تضمن حصول قطاعات معينة من الإقتصاد على تمويل إنتقائي ، بحيث يمكن إستخدام هذه الأداة لدعم قطاعات حيوية في الإقتصاد إلا أنها قد تشوه تخصيص الموارد ، و يمكن أن تؤدي إلى الهيمنة السلبية وتمتلك الدولة بذاتها أو عبر سلطاتها التنفيذية العديد من الوسائل لتدخل في عملية توزيع القروض وهذه التدخلات ل ينفي أحدهما الآخر بل يمكن أن تستعمل مجتمعة و في نفس الوقت من أجل أن يحظى نفس القرض بالأفضلية ، حيث يقوم البنك المركزي بوضع معدلات لنمو حجم القروض الموجهة لنشاطات المستهدفة للتنمية و المساعدة لها و التي يمكن تسميتها بالأنشطة المنتقاة (كالتصدير – الزراعة – البناء ...) ما ينعكس على إنخفاض تكلفتها و يزيد من الطلب عليها و في المقابل فإنه يضع معدلات نمو ضعيفة على القروض الموجهة للنشاطات و القطاعات التي يريد كبحها .

المطلب الثالث : الأدوات الأخرى لسياسة النقدية : يمكن اعتبار الأدوات السالفة الذكر، من الوسائل التقليدية التي يملكها البنك المركزي لإدارة السياسة النقدية ولفعاليتها قد يضاف إليها أدوات أخرى لتحقيق الأهداف وتتمثل الأدوات الحديثة التي يستخدمها البنك المركزي كأداة من أدوات السياسة النقدية في التأثير على البنوك التجارية، فيما يأتي :

1. **الإقناع الأدبي** [2] : في أحيان معينة قد يضطر البنك المركزي إلى إتباع سياسة النصح و الإرشاد و تقديم المشورة إلى البنوك التجارية و التي تعتبر أو تمثل جزء من سياسته في توجيه الإئتمان و التي تهدف إلى تحقيق أهداف معينة لها علاقة بالإئتمان المصرفي ، وهذه التوجيهات و الإرشادات قد تتم عن طريق إجتماعات تضم ممثلين من البنك المركزي و البنوك التجارية ، كما يمكن أن تتم عن طريق المراسلات و الكتب الرسمية من أجل توضيح بعض المسائل المعينة .

[1] . حمزة شوادر ، **علاقة البنوك الإسلامية بالبنوك المركزية في ظل نظم الرقابة التقليدية** ، دار عماد الدين للنشر و التوزيع ، عمان ، الأردن ، 2014 ، ص ص 107 ، 108 .

[2] . محمود حسين الوادي ، **مبادئ المالية العامة** ، دار المسيرة للنشر و التوزيع والطباعة ، عمان ، 2007 ، ص 204 .

2. **الإيداع المسبق للإستيراد**[1]: حيث تفرض هذه السياسة على البنك المركزي أن يشترط مسبقا الحصول على إجازات الإستيراد أو التحويل الأجنبي إيداعات مسبقة توضع من قبل المستوردين لديه ، و هي طريقة لتقييد الإستيراد خلال فترة العجز في ميزان المدفوعات للبلد و قد استعملت هذه الطريقة في بعض بلدان أمريكا اللاتينية و آسيا ، أما في الجزائر فقد استعملت إجازة الإستيراد في التجارة الخارجية لكنها ألغيت بعد الإصلاحات الإقتصادية سنة 1988 .
3. **الرقابة على شروط البيع بالتقسيط** : يؤدي نظام البيع بالتقسيط إلى زيادة الإستهلاك بصفة عامة ، لحصول كل فرد على السلع التي يرغبون فيها ، لكن البنك المركزي يتدخل لوضع شروط منح هذا الإئتمان أو ما يسمى بالإئتمان الإستهلاكي ، حيث أن المستهلك يدفع نسبة يحددها البنك المركزي من قيمة السلعة ، و الباقي يكون على شكل دفعات مدة معينة ، ففي حالة الإنتعاش فإن البنك المركزي يقوم برفع النسبة أو بتقصير مدة التقسيط ، أي تقييد الإئتمان و في الحالة العكسية أي الكساد فإنه يقوم بتسيير شروط البيع و ذلك يتخفيض الجزء المدفوع من سلعة لحد أدنى و إطالة مدة التقسيط [2] .

[1] .محمد رئيف مسعد عبده ، **التجارة الخارجية في ظل المتغيرات الإقتصادية العالمية** ، دار الثقافة العربية ، القاهرة ، 2005 ، ص 143 .

[2] . ضياء مجيد الموسوي ، **إقتصاديات النقود و البنوك** ، مؤسسة شباب الجامعة ، مصر ، 2005 ، 40 .

خلاصة الفصل الأول :

تطرقنا في هذا الفصل إلى السياسة النقدية من الجانب النظري والتي تعتبر جانبا مهما من السياسة الإقتصادية، وهي تمثل مجموعة من الإجراءات والأدوات التي تستعملها الدول من خلال السلطة النقدية (البنك المركزي) و ذلك لتحقيق الأهداف المسطرة لدولة ، وقد تطور تعريف السياسة النقدية و أهميتها في الإقتصاد عبر مختلف المدارس الإقتصادية ، فقد أعطى الفكر الكلاسيكي اهمية كبيرة لسياسة النقدية و لم يعترف بأي سياسة أخرى ، ثم جاء الفكر الكينزي والذي اعتبر السياسة النقدية ثانوية في بناء القرارات الإقتصادية ، حتى أتى الفكر النقدي ليعيد لسياسة النقدية أهميتها .

ولسياسة النقدية أنواع فهناك سياسة نقدية توسعية و سياسة إنكماشية و سياسة ذات إتجاه مختلط ، كما تسعى السياسة النقدية إلى تحقيق مجموعة من الأهداف الإقتصادية المسطرة لدولة من خلال إستخدام مجموعة من الأدوات المختلفة و نقسم هذه الأدوات إلى أدوات غير مباشرة و أدوات مباشرة وتعتبر أدوات تقليدية وهناك أدوات حديثة لسياسة النقدية .

الـــفـصـل الـثـــانـي

دراســة أداء أدوات الـــسياسة الـنـقـديـة فـــي الـجـزائـــر خـلال الـفـتـــرة 2008-2018

تمهيد :

إحتلت السياسة النقدية صدارة السياسة الإقتصادية الكلية بتشكلها لمجال خصب يعتمد عليه في تحقيق الأهداف النهائية للإقتصادوذلك بإستخدام أدواتها .

و قد شهدت السياسة النقدية عدة إصلاحات تزامنت مع الإنتقال إلى إقتصاد السوق ، فقد كانت بداية ظهورها مع صدور قانون النقد و القرض 10/90 سنة 1990 ، وقد سعت السلطات العامة في الجزائر إلى تطبيق أدوات السياسة النقدية و ذلك عن طريق تفعيل أدواتها و تحديد أهدافها النهائية بدقة .

ومن خلال هذا الفصل سنحاول إعطاء دراسة تحليلية لتطور أداء أدوات السياسة النقدية في الجزائر خلال الفترة (2008-2018) و ذلك من خلال تقسيم هذا الفصل إلى :

- **المبحث الأول** : تطور السياسة النقدية في الجزائر .

- **المبحث الثاني** : مدى تطبيق أداوت السياسة النقدية في الجزائر .

- **المبحث الثالث** : دراسة وتحليل أدوات السياسة النقدية المستعملة من طرف البنك المركزي في الجزائر خلال الفترة 2008-2018 .

المبحث الأول : تطور السياسة النقدية في الجزائر :

قبل سنة 1990 لم يشهد الإقتصاد الجزائر معالم واضحة لسياسة النقدية ، حيث بدأت تتجسد معالم السياسة النقدية بعد صدور قانون النقد و القرض 10/90 سنة 1990 و إنطلاقا من هذا التاريخ بدأ التأثير الواضح لسياسة النقدية على متغيرات الإقتصاد الكلي يظهر شيئا فشيئا وفي هذا المبحث سنتناول معالم السياسة النقدية قبل قانون 10/90 و بعد صدور قانون 10/90 .

المطلب الأول : السياسة النقدية في الجزائر قبل صدور قانون النقد و القرض 10/90 [1]:

يعد أول إجراء قامت به السلطات الجزائرية فيما يخص الجانب النقدي و المالي بعد الإستقلال هو فصل الخزينة العامة للجزائر عن الخزينة الفرنسية في 29 أوت 1962 ، الأمر الذي خول للسلطات القيام ببعض المهام التقليدية للخزينة العمومية ، كما تم إنشاء البنك المركزي الجزائري في 13 ديسمبر 1963 بموجب قانون 144-61 والذي حدد مهامه كبنك البنوك وبنك الحكومة وبنك الإصدار ، ووفقا لقانون المالية (1965)فإن البنك المركزي قد وضع كليا في خدمة الخزينة العمومية(منحها تسبيقات وقروض بدون قيد أو شرط ، وغير منهية الصلاحية) ، وبهذا كان البنك المركزي محاسبا للخزينة لاغير ، وفي 7ماي1963 تم إنشاء الصندوق الوطني للتنمية بموجب قانون 165-63 الموكلة إليه مهمة إدارة و توجيه المخططات ، إنجاز برامج الإستثمار المتعلقة بها من طرف إدارة التخطيط و تسيير ميزانية التجهيز ، وهذا بعد رفض البنوك الأجنبية تمويل الإقتصاد الوطني ، بالإضافة إلى تهريب رؤوس أموالها إلى الخارج ، وإبتداءا من سنة 1996 بدأ تأميم المصارف الأجنبية لتفادي هذه المشاكل ، كما تم إنشاء بنوك وطنية تقوم بتمويل المشاريع الإستثمارية و تقبل الودائع و تقديم القروض اللازمة للمؤسسات العمومية و الخزينة ،كما أن قانون المالية لسنة 1965 و الأمر 70-93 المؤرخ في 31ديسمبر 1970 سمح بحركة واسعة لموارد الخزينة العمومية في شكل سندات التجهيز لتعبئة الإدخار الإجباري من قبل المؤسسات العمومية و صناديق التقاعد و شركات التأمين وصناديق التوفير ، و تميزت الفرتة الممتدة بين 1963-1967 بتغير شبه جذري في النظام المالي الموروث عن الإستعمار الفرنسي ، كما واصلت الجزائر سلسة اصلاحاتها النقدية من خلال : الإصلاح النقدي 1986 وبعده قانون 1988 وشهدت الجزائر تأسيس مجموعة

[1] حسين كشيتي ، **مرجع سبق ذكره** ، ص 161 .

من البنوك التجارية العمومية فظهر البنك الوطني الجزائري سنة 1966 ،القرض الشعبي الجزائري وبنك الجزائر الخارجي سنة 1967 ، بنك الفلاحية و التنمية الريفية سنة 1982 ، بنك التنمية المحلية سنة 1985.

المطلب الثاني : السياسة النقدية في الجزائر في ظل قانون النقد و القرض 10/90 :

جاء قانون النقد والقرض 10/90 بمجموعة من الإصلاحات الجذرية مست النظام المصرفي بصفة عامة و السياسة النقدية بصفة خاصة ، و قد تضمن القانون مجموعة من الإجراءات التي كان من شأنها إستعادة السياسة النقدية لدورها ضمن السياسة الإقتصادية .

1. **مضمون قانون 10/90** : مس النظام المصرفي الجزائري مجموعة من الإصلاحات لكن من أهمها هي إصلاحات 1990 وذلك بصدور قانون النقد و القرض ، والذي حاول تكييف وضع النظام المصرفي الجزائري مع متطلبات إقتصاد السوق الحر تماشيا مع الإصلاحات الإقتصادية العامة التي باشرتها الجزائر بعد تخليها عن النظام الإشتراكي منذ نهاية الثمانينات من القرن الماضي [1] ، و قد وضع هذا القانو النظام المصرفي على مسار تطور جديد من خلال المبادئ التي جاء بها وهي[2] :

❖ **الفصل بين الدائرة النقدية والدائرة الحقيقية** : أي أن القرارات النقدية لم تعد تتخذ وفقا لما تمليه هيئة التخطيط و إنما تتخذ على أساس الأهداف النقدية للسلطة النقدية .

❖ **الفصل بين الدائرة النقدية و دائرة ميزانية الدولة** : وفق هذا المبدأ أصبحت الخزينة لا تستطيع اللجوء إلى البنك المركزي لتمويل عجزها بلا حدود ، فأصبحت هذه العملية تخضع لضوابط ، حيث أن البنك المركزي لا يستطيع أن يمنح للخزينة تسبيق مالي إلا 10% كحد أقصى من الإيرادات العادية لميزانية الدولة للسنة السابقة ، و يجب ألا تتجاوز التسبيقات 240 يوما متتالية أو غير متتالية خلال السنة الواحدة كما يجب تسديدها قبل إنقضاء هذه المدة .

❖ **الفصل بين دائرة ميزانية الدولة و دائرة القرض** : بموجب هذا المبدأ أبعدت الخزينة عن تمويل المؤسسات العمومية و أصبح هذا الدور يقتصر البنوك فقط و بالتالي إستعادت هذه الأخيرة مهامها التقليدية ، و أصبح منح القروض لا يخضع إلى قواعد إدارية و إنما يخضع إلى مايسمى بالجدوى الإقتصادية للمشاريع .

[1].سليمان ناصر ، **النظام المصرفي الجزائري و تحديات العولمة** ، مجلة جديد الإقتصاد ، الجمعية الوطنية للإقتصاديين الجزائريين ، العدد 01 ، ديسمبر 2006 ص 70 .

[2].رسول حميد ، **الإتجاهات الحديثة في السياسة النقدية في الجزائر** ، معارف (مجلة علمية محكمة) ، العدد 21 ، ديسمبر 2016 ، ص 146 .

يكمن الهدف الرئيسي لقانون النقد و القرض في توفير أفضل الشروط لنمو إقتصاد منتظم و الحفاظ عليه عن طريق إنهاء جميع الطاقات الإنتاجية الوطنية مع السهر على الإستقرار الداخلي و الخارجي للنقد ، مع التأكد من أن الهدف النهائي لسياسة النقدية هو المحافظة على إستقرار الأسعار .

2. **تنظيم السلطة النقدية في ظل قانون النقد و القرض 10/90** : لقد جاء هذا القانون بإصلاح جذري للسياسة النقدية في الجزائر و جعل أولى إهتماماته إعادة الإستقرار المالي للدولة الجزائرية و ذلك من خلال [1]:

- وضع حد لكل تدخل إداري في القطاع المالي و المصرفي ، وتكفل البنك المركزي بتسيير النقد و القرض .
- تشجيع الإستثمارات الخارجية و تطهير لحالية المالية للقطاع الحكومي .
- تنويع مصادر تمويل الأعوان الإقتصاديين لاسيما المؤسسات عن طريق إنشاء سوق مالية .

وفي هذا الصدد فإن هذا القانون حدد الهيئات التي تقوم بتنظيم السياسة النقدية متمثلة في مجلس النقد و القرض و اللجنة المصرفية .

[1]. محمود فوزي شعوبي، محمد أمين كماسي،**الإقتصاد الجزائري من منظور متغيرات حساب الإنتاج و حساب الإستغلال (1989–1999)**، الملتقى الوطني الأول حول المؤسسات الإقتصادية الجزائرية و تحديات المناخ الإقتصادي الجديد ، جامعة ورقلة ، يومي 22،23أفريل 2003 ، ص ص 74 ، 75 .

المبحث الثاني : مدى تطبيق أداوت السياسة النقدية في الجزائر :

بعد صدور قانون 10/90 سنة 1990 المتعلق بالنقد و القرض سعت الجزائر إلى تصحيح وضعيتها الإقتصادية و ذلك من خلال البدأ في تطبيق السياسة النقدية ، حيث أصبح البنك المركزي يستعمل خليطا متجانسا من الأدوات المباشرة و الغير مباشرة للتحكم في السيولة النقدية و مراقبة نمو الإقتصاد ، وفي هذا المبحث سنتناول كيف بدأ تطبيق أدوات السياسة النقدية المباشرة و غير مباشرة في الجزائر .

المطلب الأول : تطبيق الجزائر لسياسة النقدية بالإستخدام الأدوات الغير مباشرة :

شرعت السلطة النقدية في الجزائر بتطبيق أدوات السياسة النقدية ، حيث ظهرت بوادرت تطبيقها إبتداءً من سنة 1994 بتهيئة عدة أدوات غير مباشرة تتماشى مع الحاجة التي يتطلبها إقتصاد السوق ، تمثلت هذي الأدوات في مايلي :

1. **معدل إعادة الخصم** : يعتبر أقدم الأدوات المستخدمة من طرف بنك الجزائر للتأثير في مقدرة البنوك التجارية على منح القروض بالزيادة أو النقصان ، إذ كان بنك الجزائر قبل صدور قانون النقد و القرض 10/90 يعامل القطاعات الإقتصادية وفق معيار المفاضلة في منح القروض بتطبيق معدل إعادة الخصم بكل قطاع ، و لكن منذ سنة 1992 تم تعويضه بنظام التحديد الموحد لمعدل إعادة الخصم والذي تم تغييره كل 12 شهر تقريبا ، و يقوم مجلس النقد و القرض بكيفيات و شروط تحديده ، و في بداية كل سنة يقدم بنك الجزائر لمجلس النقد و القرض التوقعات المتوقعة بتطور المجاميع النقدية و القرض و يقترح في نفس الوقت أدوات السياسة النقدية لتحقيق الهدف المحدد حسب الأهداف الوسيطية لبلوغ الهدف النهائي وفي بداية كل ثلاثي يبرمج بنك الجزائر المبالغ الإجمالية القصوى التي تكون قابلة لإعادة الخصم[1].

و قد حددت شروط إعادة الخصم لدى بنك الجزائر وفق الصيغ التالية [2]:

- إعادة خصم سندات تمثل عمليات تجارية سواء كانت مضمونة من الجزائر أو من الخارج .

[1].دحماني أمال ، **تحليل إتجاهات السياسة النقدية في الجزائر خلال الفترة (2000–2017)**، مجلة الإقتصاد الدولي و العولمة ، العدد 3 ،2019،ص 134.

[2].موسى بوشنب ،**إشكالية التوفيق بين السياسة النقدية و السياسة المالية في ضبط التوزان الإقتصادي (حالة الجزائر 1990 أفاق 2009)**، رسالة ماجستير في العلوم الإقتصادية ،كلية العلوم الإقتصادية و التجارية ، جامعة أحمد بوقرة ، بومرداس ، الجزائر ، 2010 ، ص 212.

- إعادة خصم للمرة الثانية لمستندات تمويل تمثل قروضا موسمية أو قروض تمويل قصيرة الأجل على أن لا تتعدى المدة القصوى لذلك 6 أشهر ، مع إمكانية تجديد هذه العملية دون أن تتجاوز مهلة المساعدة 12 شهرا .
- إعادة الخصم للمرة الثانية لسندات مصدرة أساسا لإحداث قروض متوسطة المدى على أن لا تتجاوز المدة القصوى 6 أشهر ، يمكن تجديدها دون أن تتعدى المدة الكلية للتجديدات 3 سنوات ، ولكن هذه العملية لايقوم بها البنك المركزي إلا إذا كان هدف القروض المتوسطة المعينة هو تمويل إحدى العمليات التالية : تطوير وسائل الإنتاج، أو تمويل الصادرات أو إنجاز السكن .
- خصم سندات عمومية لصالح البنوك و المؤسسات المالية و التي يفصل عن تاريخ إستحقاقها 3 أشهر على الأكثر .

ولقد تم تعديل معدل إعادة الخصم منذ صدور قانون النقد و القرض كل سنة ، بسبب النمو الشديد للكتلة النقدية و الذي يرجع الأسعار و تحقيق البنك المركزي لأهدافه خاصة منها التخفيف من حدة التضخم في إطار التطهير المالي للإقتصاد.

2. **الإحتياطي الإجباري** [1]: حتى أوائل سنة 1994 كان بنك الجزائر يتحكم في سيولة الجهاز المصرفي من خلال فرض حدود قصوى على المبالغ الكلية لإعادة التمويل بالنسبة لكل بنك على حدى، ومن خلال تسهيل إعادة الخصم أو إتفاقات إعادة الشراء في سوق النقد بين البنوك، وفي أكتوبر 1994 لجأ البنك المركزي في فرض إحتياطا إلزاميا على البنوك التجارية حيث صدرت التعليمة رقم 94/16 التي تلزم المصارف و المؤسسات المالية بالإحتفاظ بمبالغ معينة من الإحتياطات لديها على شكل ودائع لدى البنك المركزي كما حددت هذه التعليمة نسبة الإحتياطي الإجباري بـــ 2,5% ليتم رفعها إلى 4,25% في عام 2001 ، و التي طبقت إبتداءا من 15 ديسمبر 2001 ، ونظرا لوفرة السيولة لدى البنوك تحسن الوضع العام للإقتصاد، ولقد فرضت السلطات النقدية عقوبة على البنوك و المؤسسات

[1]. ماجدة مدوخ ، **أدوات السياسة النقدية في الجزائر بعد صدور قانون النقد والقرض 10/90** ، مجلة العلوم الإنسانية ، العدد 23 ، جامعة محمدخيضر ، بسكرة ، الجزائر ، 2011، ص ص 375-376 .

المالية التي ينقصها إحتياطها الإجباري و تتمثل العقوبة في غرامة التأخير التي حددتها التعليمة 04/02 بهدف تنظيم السيولة البنكية.

3. عمليات السوق المفتوحة : سمح قانون النقد و القرض 10/90 بالإستعمال أي المتاجرة في السندات العمومية التي لا تتجاوز مدة إستحقاقها 6 أشهر أي لا يتعدى المبلغ الإجمالي لهذه السندات 20% من الإيرادات العادية للدولة التي ظهرت في ميزانية السنة ، وقد تمت أول عملية لسوق المفتوحة في 30 ديسمبر 1996 و المتمثلة في شراء بنك الجزائر لسندات عمومية لا تتجاوز مدتها ستة أشهر بمبلغ إجمالي يقدر بـ 4 ملايين دينار جزائري بمعدل فائدة متوسط يقدر بـ 14,94% وتنقسم عمليات السوق المفتوحة إلى 3 تقنيات وهي :

أ) **العمليات النهائية** : وهي العمليات التي يقوم من خلالها بنك الجزائر بشراء أو ببيع نهائي في سوق السندات المقبولة ، ولا تتم هذه العمليات إلا لغرض الضبط الدقيق و يمكن لهذه العمليات أن تأخذ شكل مساهمة بالسيولة (شراء نهائي) أو سحب للسيولة (بيع نهائي) ، و تقام هذه العمليات عن طريق الإعلانات عن المناقصة أو وفق إجراءات ثنائية و يمكن أن يقنن تاريخ إستحقاقات التنازل كما لا يمكن أن يقنن [1] .

ب) **تقنية الأخذ بالسيولة** [2] : إنطلاقا من سنة 2000 وخاصة سنة 2001 عاشت المنظومة المصرفية الجزائرية حالة سيولة هيكلية مفرطة غير معهودة و زيادة في معدل إعادة الخصم ، الأمر الذي أدى إلى صدور التعليمة 2002/02 في 11 أفريل 2002 المتعلقة باسترجاع السيولة من السوق النقدية و تنص على أنه يمكن لبنك الجزائر من إسترجاع السيولة على بياض في أي مرة يرى فيها ذلك ضروريا ، ويمكن لبنك الجزائر إستدعاء البنوك لوضع السيولة لديه على شكل ودائع ل 24 ساعة أو لأجل بمعدل ثابت يسدد لدى إستحقاق الوديعة ، كما يمكن إسترجاع السيولة في أي وقت يرغبه بنك الجزائر ،وما يميز هذه الأداة أنها أكثر مرونة من الإحتياطات الإجبارية حيث يمكن تعديلها يوما بعد يوم و ليست إجبارية مما يتيح الفرصة لكل بنك إمكانية تسيير سيولته ، وقد ساهمت هذه الأداة في إمتصاص كمية هائلة من السيول السيولة النقدية الفائضة و بالتالي

[1] .المادة 24 من النظام رقم 09- 02 المؤرخ في 29 ماي 2009 المتعلف بعمليات السياسة النقدية و أدواتها ، جريدة الرسمية ، عدد 53 ، ص 17 .

[2] .بن عزة إكرام ، **تقييم أدوات السياسة النقدية و دورها في تحقيق النمو دراسة تحليلية خلال الفترة 1990–2017** ، مجلة البشائر الإقتصادية ، العدد 2 ، 2018 ، ص 189 .

تعتبر عنصر التنظيم الأكثر فعالية ، وقد أستخدمت هذه الأداة بشكل كثيف و دائم و كأداة لمساندة الإحتياطي الإجباري ، و أداة إعادة الخصم .

ج) **التسهيلة الخاصة بالوديعة** : وتسمى تسهيله الودائع المغلة للفائدة ، والتي تم إقرارها بموجب التعليمة رقم 05-04 الصادرة في 14جوان 2005 ، حيث تلجأ البنوك لتشكيل ودائع لدى بنك الجزائر لمدة 24 سا أو لـ7 أيام أو لـ3 أشهر مقابل عائد ثابت يحدده بنك الجزائر، فهذه الوسيلة منحت مرونة كبيرة للبنوك في تسيير ميزانياتها [1] .

المطلب الثاني : تطبيق الجزائر لسياسة النقدية بالإستخدام الأدوات المباشرة :

عملت الجزائر على إدخال أدوات السياسة النقدية المباشرة وذلك بهدف محاربة التضخم و توجيه الإئتمان إلى القطاعات التي تحتاج الدعم النقدي ، ومن أهم ما إعتمدت عليه السلطة النقدية هو مايلي :

1. **تأطير القروض البنكية** : تعد هذه الوسيلة أداة من أدوات السياسة النقدية المطبقة في الجزائر لمحاربة التضخم الذي حدد كهدف نهائي ومن أجل ذلك عرف منح الإئتمان تأطيرا صارما للتحكم في نمو المجمعات النقدية و إختلف هذا التأطيرا تبعا للجهة التي تمنح لها هذه القروض ، و توجد 3 آليات لتطبيق هذه الأداة وهي [2]:

أ) **تأطير القروض المقدمة للدولة** : من خلال قانون النقد و القرض ، تم وضع سقف للقروض الممنوحة للدولة حيث يحدد المبلغ الأقصى للكشوفات الممنوحة للخزينة بـ 10% من الإيرادات العادية للدولة المحققة خلال السنة المالية السابقة ، كما أن آجال تسديد هذه القروض لا تتجاوز 240 يوم في مجموعها ولا يتم منح هذه القروض فائدة و إنما بعمولة تسيير يتم التفاوض عليها بين بنك الجزائر و وزارة المالية ، وقد حدد قانون النقد و القرض حجم السندات العمومية الموجودة في محفظة بنك الجزائر تبعا لعمليات إعادة الخصم أو للعمليات التي تمارسها في السوق النقدية ، و حدد المبلغ الإجمالي الأقصى لهذه السندات بـ 20% من الإيرادات العامة للدولة المحققة خلال السنة المالية السابقة ، أما إستحقاقها فحدد بـ 6 أشهر .

---

[1] .سيد اعمر زهرة ، **إختبار التكامل المشترك بين أدوات السياسة النقدية و معدلات التضخم في الجزائر دراسة تطبيقية للفترة 2001-2014** ، مجلة الحقيقة ، العدد 41 ، 2017 ، ص 770 .

[2] . وليد بشيشي ، **أثر السياستان النقدية و المالية على النمو الإقتصادي في الجزائر للفترة 1990-2014** ، المجلة الجزائرية للتنمية الإقتصادية ، العدد 7 ، 2017 ، ص 78 .

ب) **تأطير القروض المقدمة لـ23 مؤسسة غير مستقلة** : يعد هذا النوع من الأدوات من أهم معايير تنفيذ البرنامج المتفق عليه مع صندوق نقد الدولي ،لكي تستطيع هذه المؤسسات المرور إلى الإستقلالية أثناء فترة إعادة الهيكلة ، فقد تم فرض حدود قصوى على القروض الممنوحة من طرف كل بنك لهذه المؤسسات كما تم فرض حدود قصوى على إعادة خصم الإئتمان المقدم لهذه المؤسسات في حدود كمية إعادة الخصم المحدد لكل بنك إلا أنه في 1999 تم التخلي عن فرض هذه الحدود القصوى و بدأ في الإعتماد على إعادة تمويل الإقتصاد ، حيث شرع بنك لجزائر في نهاية 1993 في إعادة توجيه جزء كبير من إعادة تمويل البنوك التجارية نحوي سوق المال .

ج) **تأطير القروض المقدمة للإقتصاد** : وضع قانون النقد و القرض حد أقصى لمستوى إعادة خصم القروض البنكية المقدمة للإقتصاد ، فقد تم تحديد وقت إعادة خصم القروض البنكية متوسطة الأجل بـ3سنوات على الأكثر مدة الإستحقاق هذه مقسمة إلى فترات أقصاها 6 أشهر إلا جانب هذه القروض يقوم بنك الجزائر بإعادة تمويل قروض الخزينة و قروض الموسمية لفترات تتراوح بين 6و12 شهر.

المبحث الثالث : دراسة وتحليل أدوات السياسة النقدية المستعملة من طرف البنك المركزي في الجزائر خلال الفترة 2008–2018 :

شرعت السلطة النقدية في إصلاح أدوات السياسة النقدية بتهيئة عدة أدوات غير مباشرة لبنك الجزائر تتماشى مع الحاجة التي يتطلبها الإقتصاد خاصة إقتصاد السوق النقدية ، ومن أجل ضمان فعالية للأدوات غير مباشرة للسياسة النقدية واصل بنك الجزائر تطويره للبرنامج النقدي و تسييره للسيولة الإجمالية.

المطلب الأول : دراسة تطور أداء أدوات السياسة النقدية للفترة 2008 إلى 2012 :

سنتناول في هذا المطلب تطور أداء معدلات أدوات السياسة النقدية التي يستعملها بنك الجزائر للفترة 2008–2012 :

أولا : معدل إعادة الخصم : في بداية كل سنة يقدم بنك الجزائر لمجلس النقد و القرض التوقعات المتعلقة بتطور المجاميع النقدية و يقترح في نفس الوقت أدوات السياسة النقدية لتحقيق الأهداف المحددة ، ففي بداية كل ثلاثي يبرمج بنك الجزائر المبالغ الإجمالية القصوى التي تكون قابلة لإعادة الخصم ، و الجدول التالي يوضح مراحل تطور معدل الخصم لدى بنك الجزائر :

الجدول رقم (1) : تطور معدل إعادة الخصم في الجزائر للفترة 2008– 2012

الوحدة : (نسبة مئوية)

السنوات	2008	2009	2010	2011	2012
معدل إعادة الخصم %	%4	%4	%4	%4	%4

المصدر : من إعداد الطالبة إعتمادا على :

– بنك الجزائر ، النشرة الإحصائية الثلاثية ، رقم 21 ، مارس 2013 ، ص 19 .

نلاحظ من خلال الجدول أن معدلات إعادة الخصم بقيت ثابتة من سنة 2008 إلى سنة 2012 ، ويعد هذ مؤشرا جيدا حيث يعبر على التحسن ي مستويات التضخم ، و عدم إعادة إعادة التمويل لدى بنك الجزائر ، والتي أصبحت البنوك التجارية لا تلجأ إليه بسبب السيولة الكبيرة التي تميز هذه المرحلة .

ثانيا : الإحتياطي الإجباري : تعتبر نسبة الإحتياطي الإجباري أداة هامة من أدوات السياسة النقدية في الجزائر و التي نص عليها قانون النقد و القرض 10/90 حيث حدد فيها صلاحيات بنك الجزائر في فرض هذه لنسبة بقيمة لا تتعدى 28% إلا في حالات الضرورة المنصوص عليها قانونيا ، ويوضح الجدول التالي تطور معدلات الإحتياطي الإجباري و حجم الإحتياطي الإجباري بمليار دينار .

الجدول رقم (2) : تطور أداء أداة الإحتياطي الإجباري في الجزائر للفترة 2008 – 2012

الوحدة : مليار دينار

السنوات	2008	2009	2010	2011	2012
معدل الإحتياطي الإجباري	%8	%8	%9	%9	%11
حجم الإحتياطي الإجباري (ملياردينار)	370,3	340,2	464,7	538,6	721,7

المصدر : من إعداد الطالبة إعتمادا على :

- بنك الجزائر ، النشرة الإحصائية الثلاثية ، رقم 21 ، مارس 2013 ، ص ص 9-17 .

نلاحظ أن معدل الإحتياطي الإجباري سنة 2008 كان 8% وذلك لصدور التعليمة رقم (07-13) المؤرخة في 24ديسمبر2007 المتعلقة بنظام الإحتياطي الإجباري حيث تنص على رفع نسبة الإحتياطي الإجباري إلى 8% ، ونجد بأن المعدل قد بقيا ثابتا سنة 2009 حتى سنة 2010 حيث إنتقل من 8% سنة 2009 إلى 9% سنة 2010 وبقيت هذه النسبة ثابتا سنة 2011 ليرتفع معدل الإحتياطي الإجباري سنة 2012 إلى 11% .

وقد أعتمد إستعمال هذه الأداة بكثرة حيث نرى أن حجم الإحتياطي الإجباري قد وصل سنة 2008 إلى 370,3 مليار دج ، إلى أنه سنة 2009 إنخفض حجم الإحتياطي الإجباري إلى 340,2 مليار دج حتى سنة 2010 ليرتفع حجم الإحتياطي الإجباري إلى 464,7 مليار دج ، و 538,6 مليار دج سنة 2011 ، و 721,7 مليار دج سنة 2012 .

ثالثا : آلية إسترجاع السيولة : لقد سمحت هذه الأداة كمية هائلة من السيولة النقدية ، و أصبحت هي الأداة المفضلة لدى بنك الجزائر حيث تعتبر الأداة الأكثر مرونة من الإحتياطات الإجبارية ، أين يمكن تعديلها يوما بعد يوم وليست إجبارية مايتيح الفرص لكل بنك إمكانية تسيير سيولته ، و الجدول التالي يوضح تطورات معدل آلية إسترجاع السيولة .

الجدول رقم (3) : تطور معدل أداة آلية إسترجاع السيولة في الجزائر للفترة 2008 – 2012

الوحدة : (نسبة مئوية)

السنوات	2008	2009	2010	2011	2012
معدل إسترجاع السيولة لسبع أيام	%1,25	%0,75	%0,75	%0,75	%0,75
معدل إسترجاع السيولة لثلاثة أشهر	%2	%1,25	%1,25	%1,25	%1,25

المصدر : من إعداد الطالبة إعتمادا على :

– بنك الجزائر ، النشرة الإحصائية الثلاثية ، رقم 21 ، مارس 2013 ، ص 17 .

يلاحظ أن هناك إنخفاض في معدل إسترجاع السيولة بالنسبة لسبعة أيام حيث أنه في سنة 2008 كان معدل يقدر بـ 1,25% و قد إنخفض سنة 2009 إلى 0,75% ليعرف معدل إسترجاع السيولة لسبعة أيام ثابتا لسنة 2010 و 2011 و 2012 .

أما بالنسبة لإسترجاع السيولة في ثلاثة أشهر فقد عرف أيضا إنخفاضا سنة 2009 حيث كان يقدر سنة 2008 بـ 2% لينخفض سنة 2009 إلى 1,25% و قد بقي معدل إسترجاع السيولة لثلاثة أشهر ثباتا لسنة 2010 ، سنة 2011 ، سنة 2012 .

رابعا : التسهيلات الخاصة بالوديعة : لقد مثلت هذه الآلية أكثر الأدوات نشاطا سنة 2008 ، فمعدل الفائدة على التسهيلة الخاصة بالوديعة يمثل معدل فائدة مرجعي بالنسبة إلآ بنك الجزائر و السوق النقدية في ظل إنعدام عمليات الخصم و إعادة التمويل لدى بنك الجزائر ، و الجدول التالي يمثل تطور معدل فوائد تسهيلات الودائع .

الجدول رقم (4) : تطور معدل فوائد تسهيلات الودائع في الجزائر خلال الفترة 2008 – 2012 .

الوحدة : (نسبة مئوية)

السنوات	2008	2009	2010	2011	2012
فوائد تسهيلات الودائع	%0,75	%0,3	%0,3	%0,3	%0,3

المصدر : من إعداد الطالبة إعتمادا على :

– بنك الجزائر ، النشرة الإحصائية الثلاثية ، رقم 21 ، مارس 2013 ، ص 17 .

نلاحظ إنخفاض في معدل الخاص بتسهيلات الودائع حيث كان بنسبة 0,75% سنة 2008 لينخفض سنة 2009 إلى 0,3% و قد بقي معدل تسهيلات الودائع ثابتا سنة 2010 ، 2011 ، 2012 .

المطلب الثاني : دراسة تطور أداء أدوات السياسة النقدية للفترة 2013 إلى 2018 :

في هذا المطلب سنتناول تطور أداء معدلات أدوات السياسة النقدية المستعملة من طرف البنك الجزائر خلال الفترة 2013 – 2018 .

أولا : معدل إعادة الخصم : إعادة الخصم هي وسيلة يرجع البنك التجاري بموجبها إلى بنك الجزائر للحصول على السيولة مقابل التنازل عن الأوراق التجارية ويعتبر أحد الأدوات الأساسية في السياسة النقدية ، و الجدول الموالي يوضح تطورات معدل إعادة الخصم خلال فترة الدراسة .

الجدول رقم (5) : تطور معدل إعادة الخصم في الجزائر للفترة 2013 – 2018

الوحدة : (نسبة مئوية)

السنوات	2013	2014	2015	2016	2017	2018
معدل إعادة الخصم	%4	%4	%4	%4	%4	%4

المصدر: من إعداد الطلبة إعتمادا على :

- بنك الجزائر ، النشرة الإحصائية الثلاثية ، رقم 45 ، مارس 2019 ، ص 17 .

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه أن معدل إعادة الخصم بقي ثابتا بـ 4% سنة 2013 و 2014 و 2015 ، لينخفض إلى 3,5% سنة 2016 وذلك لأن هذه الفترة شهدت إعادة تنشيط عمليات إعادة خصم السندات الخاصة و العمومية و خفض معدلها مع الإستعداد للمباشرة في عمليات السوق المفتوحة في بداية سنة 2017 وفي سنة 2017 إرتفع معدل إعادة خصم إلى 3,75% ليبقى هذا معدل ثابتا حتى سنة 2018 .

ثانيا : الإحتياطي الإجباري : نظرا لأهمية الأداة باعتبارها الضمان الأول للمودع و أداة فعالة لسياسة النقدية ، كان على مجلس النقد و القرض إعادة إدراجها وهو ما يقرر عليه القانون رقم (04-02) المؤرخ في 2004/03/12 و التي حدد من خلالها خضوع مختلف الودائع لمعدل الإحتياطي الإجباري ، و الجدول الموالي يوضح تطور معدلات الإحتياطي الإجباري و حجم الإحتياطي الإجباري بمليار دينار .

الجدول رقم (6) : تطور أداء أداة الإحتياطي الإجباري في الجزائر للفترة 2013 – 2018 .

الوحدة: مليار دينار

السنوات	2013	2014	2015	2016	2017	2018
معدل الإحتياطي الإجباري	%12	%12	%12	%8	%4	%10
حجم الإحتياطي الإجباري	899,8	1003,5	1091,2	888,5	1475,5	1239,2

المصدر : من إعداد الطالبة إعتمادا على :

- بنك الجزائر ، النشرة الإحصائية الثلاثية ، رقم 45 ، مارس 2019 ، ص 17 .

نلاحظ أن معدل الإحتياطي الإجباري قد بقي ثابتا بالنسبة 12% سنة 2013 ، 2014 ، 2015 وفي سنة 2016 إنخفض معدل الإحتياطي الإجباري إلى 8% لينخفض مجددا سنة 2017 إلى 4% إلا أنه معدل الإحتياطي الإجباري إرتفع بشكل ملحوظ سنة 2018 بنسبة 10% .

أما بالنسبة لحجم الإحتياطي الإجباري فسنة 2013 قدر ب 899,8 مليار دج ليرتفع سنة 2014 إلى 1003,5 مليار دج ثم إلى 1091,2 مليار دج سنة 2015 ، إلا أنه سنة 2016 إنخفض حجم الإحتياطي الإجباري إلى 888,5 مليار دج ثم يرتفع مجددا سنة 2017 إلى 1475,5 مليار دج ، وفي سنة 2018 قدر حجم الإحتياطي الإجباري بـ 1239,2 مليار دج .

ثالثا : آلية إسترجاع السيولة : تعتبر هذه الأداة إحدى التقنيات التي يستخدمها بنك الجزائر لوضع حجم لسيولة البنوك التجارية في شكل ودائع و الجدول اتالي يوضح تطور معدل إسترجاع السيولة لفترة الدراسة .

الجدول رقم (7) : تطور معدل أداة آلية إسترجاع السيولة في الجزائر للفترة 2013 – 2018

السنوات	2013	2014	2015	2016	2017	2018
معدل إسترجاع السيولة لـ7 أيام	%0,75	%0,75	%0,75	%0,75	-	%3,5
معدل إسترجاع السيولة لـ3 أشهر	%1,25	%1,25	%1,25	%1,25	-	-
معدل إسترجاع السيولة لـ6 أشهر	%1,5	%1,5	%1,5	%1,5	-	-

المصدر : من إعداد الطالبة إعتمادا على :

- بنك الجزائر ، النشرة الإحصائية الثلاثية ، رقم 49 ، مارس 2020 ، ص 17 .

نلاحظ أن معدل إسترجاع السيولة بالنسبة لـ7 أيام قدكان ثابتا بنسبة 0,75% لسنة 2013 ، 2014 ،2015 ،2016 ، وفي سنة 2018 إرتفع معدل إسترجاع إلى 3,5% أما بالنسبة لسنة 2017 فلم يكن هناك أي إسترجاع لسيولة .

ونلاحظ أن معدل إسترجاع السيولة لـ 3 أشهر قدكان ثابتا سنة 2013 و 2014 و 2015 و 2016 بـ 1,25% و في سنتي 2017 و 2018 لم يكن هناك أي إسترجاع لسيولة .

أما بالنسبة لإسترجاع السيولة لـ6 أشهر فقد كان ثابتا بنسبة 1,5% من سنة 2013 إلى 2016 وفي سنتي 2017 و 2018 لم يكن هناك أي إسترجاع لسيولة .

رابعا : عمليات السوق المفتوحة : تتمثل هذه الأداة في تدخل بنك الجزائر في السوق النقدية لبيع و شراء اسندات العمومية و التي يكون تاريخ إستحقاقها أقل من ستة أشهر ، و الجدول التالي يوضح تطور معدل عمليات السوق المفتوحة لفترة الدراسة .

الجدول رقم (8) : تطور معدل عمليات السوق المفتوحة في الجزائر للفترة 2013 – 2018 .

الوحدة : نسبة مئوية

السنوات	2013	2014	2015	2016	2017	2018
لمدة 7 أيام	–	–	–	–	%3,5	%3,5
لمدة 3 أشهر	–	–	–	–	%3,5	–

المصدر : من إعداد الطالبة إعتمادا على :

– بنك الجزائر ، النشرة الإحصائية الثلاثية ، رقم 49 ، مارس 2020 ، ص 17 .

نلاحظ أنه لم يكن هناك أي عمليات لسوق المفتوحة من سنة 2013 إلى سنة 2016 ، وفي سنة 2017 كانت هناك عملية لسوق المفتوحة بنسبة 3,5% لمدة 7 أيام و 3 أشهر أما في سنة 2018 فكان هناك عملية لسوق المفتوحة بالنسبة لـ 7 أيام بنسبة 3,5% .

خامسا : التسهيلات الخاصة بالوديعة : الجدول التالي يوضح تطور معدل تسهيلات الوديعة للفترة 2013 – 2018 .

الجدول (9) : تطور معدل أداء تسهيلات الخاصة بالوديعة في الجزائر للفترة 2013–2018 .

الوحدة : نسبة مئوية

السنوات	2013	2014	2015	2016	2017	2018
تسهيلات الودائع	%0,3	%0,3	%0,3	%0	%0	-

المصدر : من إعداد الطالبة إعتمادا على :

- بنك الجزائر ، النشرة الإحصائية الثلاثية ، رقم 49 ، مارس 2020 ، ص 17 .

نلاحظ من خلال الجدول أن معدل تسهيلات الودائع قد كان ثابتا بنسبة 0,3% من سنة 2013 حتى سنة 2015 لينخفض سنة 2016 و 2017 إلى 0% وفي سنة 2018 لم يكن هناك أي تسهيلات خاصة بالودائع .

خلاصة الفصل الثاني:

توصلنا من خلال هذا الفصل إلى أن السياسة النقدية في الجزائر قد تطورت بعد صدور قانون 10/90 ، فأصبح البنك المركزي يقوم بتطبيق خليط متجانس من الأدوات أهمها : معدل إعادة الخصم ، الإحتياطي الإجباري ، آلية إسترجاع السيولة و غيرها ... إلخ ، وبفضل قانون 10/90 أصبح للسياسة النقدية دور كبير في تحقيق الهدف الذي كانت دائما تسعى إليه وهو إمتصاص السيولة الزائدة ، وقد كان لأدوات السياس النقدية دور مهم جدا في تحقيق هذا الهدف و أهداف أخرى ، وتبقى السياسة النقدية هي السياسة الأكثر فعالية في تحقيق أهداف السياسة الإقتصادية الأخرى كالتشغيل و النمو الإقتصادي المرتفع و التوازن الخارجي .

الخـــاتـــمـــة العـــامـــة

الخاتمـــــــــــة العامـــــــــة :

تناولت هذه الدراسة موضوع : "**دراسة و وتحليل آليات و أدوات السياسة النقدية في الجزائر خلال الفترة 2008 – 2018**" ، وكن الهدف من هذه الدراسة محاولة تسليط الضوء على الدور الفعال و مدى تطبيق أدوات السياسة النقدية في الجزائر ، لأجل ذلك تم التطرق إلى دراسة تحليلية لتطور أداء أدوات السياسة النقدية (إعادة الخصم ، الإحتياطي الإجباري ، السوق المفتوحة ...) .

وقد تم إستعراض و توضيح المفاهيم التي تتعلق بالموضوع و ذلك في عدة نقاط أساسية ، في البداية تناولنا مفهوم السياسة النقدية و أهم التفسيرات الخاصة بها في الفكر الإقتصادي ، حيث أقرت المدرسة الكلاسيكية بوجود سياسة نقدية محايدة يقتصر دورها على خلق النقود و لاتؤثر على مستوى تشغيل أو الإنتاج ، أما المدرسة الكينزية فترى بأن السياسة النقدية ليست محايدة و أن الشغيل الكمل لا يتحقق بصفة دائمة فزيادة في النقود يؤدي إلى حدوث في زيادة في الناتج و التشغيل ، أما المدرسة النقدية فقد أعطت إهتماما كبيرا للنقود في التأثير على الإنتاج في الأمد القصير حيث ينحصر تأثيرها على الأمد الطويل بمعدل نمو ثابت و تحقيق نوع من للإستقرار الإقتصادي

وبعد ذلك تطرقنا إلى تطور السياسة النقدية في الجزائر و مدى إستخدام و تطبيق أدوات السياسة النقدية من طرف بنك المركزي في الجزائر .

أولا – نتائج الدراسة :

من خلال دراستنا هذه توصلنا إلى مجموعة من النتائج وهي :

1– نتائج الجانب النظري :

– نظرا لدور الذي تلعبه السياسة النقدية في تحقيق التوازنات الإقتصادية الكلية فقدحظيت بإهتمام كبير من طرف رواد الفكر الإقتصادي .

– على الرغم من إختلاف نظر المفكرين الإقتصاديين لدور السياسة النقدية في الإقتصاد إلا أنهم يتفقون على أنه لابد من وجود سياسة نقدية تعمل على تحقيق أهداف معينة في ظل ظروف إقتصادية معينة .

– يرمي تطبيق أدوات السياسة النقدية إلى تحقيق أهداف السياسة الإقتصادية الكلية .

– تتكون أدوات السياس النقدية من أدوات مباشرة و أخرى غير مباشرة ، ويمكن التفريق بينها من خلال طريقة تأثيرهما ، حيث أن الأدوات الغير مباشرة تعمل من خلال السوق النقدية .

2– الجانب التطبيقي :

– إن الإصلاحات التي عرفتها السياسة النقدية في الجزائر بعد صدور قانون النقد و القرض أعاد الإعتبار لها من خلال تطبيق أدواتها .

– تعتمد السياسة النقدية في الجزائر على تطبيق أدواتها غير المباشرة وذلك للتأثير على المتغيرات الإقتصادية الكلية.

– يعمل بنك الجزائر على تطبيق ادوات السياسة النقدية ، حيث ترى الدراسة أن البنك المركزي سعى إلى إدخالها حيز التطبيق و العمل بها و قد عرفت أدوات السياسة النقدية تطور في أدائها خلال فترة الدراسة (2008– 2018) .

ثانيا – إختبار الفرضيات :

قمنا في مقدمة الدراسة بوضع مجموعة من الفرضيات يمكن إجمالها فيما يلي :

- بالنسبة للفرضية الأولى و المتعلقة بدور السياسة النقدية وفق النظريات الإقتصادية فهي فرضية محققة ، حيث يعتبر الكلاسيكيون أن السياسة النقدية سياسة محايدة إذ يكمن دورها في خلق وسائل الدفع لضمان المبادلات و تحقيق الإستقرار النقدي وبهذا يعتبر أن لسياسة النقدية دور مهم في تغيير مستوى الدخل ، أما بالنسبة للكينزيين فيرون أن السياسة النقدية غير حيادية و يعني ذلك أنه ليس لديها دور مهم في تغيير مستوى الدخل فالتغير في عرض النقود لا يعني بالضرورة تغيير الأسعار طالما لم يصل الإقتصاد إى مستوى التشغيل التام ، ويعتبر النقديون أن لسياسة النقدية دور جد مهم حيث أنها تؤثر في الدخل لأنها تقوم بتغيير الأصول التي يرغب الأفراد بالإحتفاظ بها .
- و بالنسبة لفرضية الثانية المتعلقة بالتطور السياسة النقدية بعد صدور قانون 10/90 فهي محققة حيث أنه قبل صدور قانون النقد و القرض لم يكن هناك أي معالم واضحة لسياسة النقدية ولكن بعد صدور القانون تطورت السياسة النقدية بشكل جذري حيث تم وضع حد لكل تدخل إداري و أصبح البنك

المركزي هو المسؤول عن تنظيمها و وتطبيق أدواتها على أرض الواقع وقد حيث أصبح لسياسة النقدية دور مهم جد في السياسة الإقتصادية الكلية .

- أما الفرضية الثالثة المتعلقة بمدى تطبيق البنك المركزي لأدوات السياسة النقدية فهي محققة حيث تم إستخدام أدوات الغير مباشرة لسياسة النقدية ، وقد قام البنك المركزي بتطبيقها بصورة جيدة و التي تتمثل في معدل إعادة الخصم ، الإحتياطي الإجباري وكذا أداة إسترجاع السيولة و التي اعتمد عليها البنك من سنة 2000 .

ثالثا – الإقتراحات :

في ضوء ما توصلت إليه الدراسة من نتائج فإننا نضع الإقتراحات التالية :

– مواصلة العمل على تعزيز إستقلالية البنك المركزي وتطوير نظم المعلومات لديه ليمارس سياسته النقدية بكل شفافية و دقة و صرامة وذلك لإتخاذ قراراتها و تحقيق أهدافها .

– ضرورة السعي إلى تفعيل أدوات السياسة النقدية الغير المباشرة و إستخدامها بشكل أكثر بالأخص عمليات السوق المفتوحة و تنويع في إستخدام أدواتها من خلال تطوير سوق الأوراق المالية في الجزائر .

– العمل على تطوير السياسة النقدية و تطبيق أدواتها بشكل أكبر و وضعها على أساس موضوعية و إقتصادية مختصين و خبراء إقتصاديين و ماليين دون إدخال الحسابات السياسية ، وسعي إلى تحقيق أهدافها و التي تطور من الإقتصاد الوطني .

رابعا – آفاق الدراسة :

نعتقد ان دراستنا لا تزال مجال خصب للبحث من طرف الباحثين وذلك نتيجة لجوانب القصور في الموضوع و لذا نقترح مواصلة الدراسة من خلال المواضيع التالي

– أدوات السياسة النقدية الحديثة و أثرها على الكتلة النقدية في الجزائر .

– العوامل المؤثرة على أداء أدوات السياسة النقدية في الجزائر .

– أثر أدوات السياسة النقدية في تحقيق أهدافها في الجزائر

قـــــــــائـــمة الـــمـراجـــع

قـــائـــمـــة الـــمـــراجـــع :

أولا – الكتب :

1- بلعزوز علي ، **محاضرات في النظريات و السياسات النقدية** ، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر ، 2017.

2 – حمزة شوادر ، **علاقة البنوك الإسلامية بالبنوك المركزية في ظل نظم الرقابة التقليدية** ، دار عماد الدين للنشر و التوزيع ، عمان ، الأردن ، 2014 .

3 – د ، جمال بن دعاس ، **السياسة النقدية في النظامين الإسلامي و الوضعي** ، دار الخلدونية للنشر و التوزيع ، الجزائر، 2007 .

4 – د . خبابة عبد الله ، **الإقتصاد المصرفي (البنوك الإلكترونية ، البنوك التجارية ، السياسة النقدية)** ، مؤسسة شباب الجامعة ، مصر ، 2008 .

5 – د . موسى زواوي ، **مدخل عام للإقتصاد السياسي** ، منشورات الدار الجزائرية ، الجزائر ، 2015 .

6 – رحيم حسن ، **النقد و السياسة النقدية في إطار الفكرين الإسلامي و الغربي** ، دار المناهج للنشر و التوزيع ، عمان ، 2006 .

7 – سليمان بوفاسة ، **أساسيات في الإقتصاد النقدي و المصرفي** ، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر ، 2017 .

8- صبحي تادرس قريصة ، **النقود و البنوك** ، دار النهضة العربية للطباعة و النشر ، بيروت ، لبنان ، 1984.

9- ضياء مجيد الموسوي ، **إقتصاديات النقود و البنوك** ، مؤسسة شباب الجامعة ، مصر ، 2005 .

10- عبد المجيد قدي ، **المدخل إلى السياسات الإقتصادية الكلية** ، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر ، 2003 .

11- عباس كاظم الدعمي ، **السياسات النقدية و المالية و أداء سوق الأوراق المالية ، ط1 ، دار صفاء للنشر والتوزيع ،عمان ،2010**

12 – محمد رئيف مسعد عبده ، **التجارة الخارجية في ظل المتغيرات الإقتصادية العالمية** ، دار الثقافة العربية ، القاهرة ، 2005 .

13 – محمود حسين الوادي ، **مبادئ المالية العامة** ، دار المسيرة للنشر و التوزيع والطباعة ، عمان ، 2007 .

14 – نزار كاظم الخيكاني و حيدر يونس الموسوي ، **السياسة الإقتصادية** ، دار اليازوري ، الأردن ، 2012 .

15 – هيكل عجمي ، جميل الجنابي ، **النقود و المصارف و النظرية النقدية** ، دار وائل للنشر و التوزيع ، عمان ، 2014 .

ثانيا – المجلات :

1– بن عزة إكرام ، **تقييم أدوات السياسة النقدية و دورها في تحقيق النمو دراسة تحليلية خلال الفترة 1990–2017** ، مجلة البشائر الإقتصادية ، العدد 2 ، 2018 .

2– دحماني أمال ، **تحليل إتجاهات السياسة النقدية في الجزائر خلال الفترة (2000–2017)**، مجلة الإقتصاد الدولي و العولمة ، العدد 3 ،2019 .

3– رسول حميد ، **الإتجاهات الحديثة في السياسة النقدية في الجزائر** ، معارف (مجلة علمية محكمة) ، العدد 21 ، ديسمبر 2016 .

4– سليمان ناصر ، **النظام المصرفي الجزائري و تحديات العولمة** ، مجلة جديد الإقتصاد ، الجمعية الوطنية للإقتصاديين الجزائريين ، العدد 01 ، ديسمبر 2006 .

5– سيد اعمر زهرة ، **إختبار التكامل المشترك بين أدوات السياسة النقدية و معدلات التضخم في الجزائر دراسة تطبيقية للفترة 2001–2014** ، مجلة الحقيقة ، العدد 41 ، 2017 .

6– ماجدة مدوخ ، **أدوات السياسة النقدية في الجزائر بعد صدور قانون النقد والقرض 10/90** ، مجلة العلوم الإنسانية ، العدد 23 ، جامعة محمدخيضر ، بسكرة ، الجزائر ، 2011 .

7– وليد بشيشي ، **أثر السياستان النقدية و المالية على النمو الإقتصادي في الجزائر للفترة 1990–2014** ، المجلة الجزائرية للتنمية الإقتصادية ، العدد 7 ، 2017 .

ثالثا – الرسائل و الأطروحات :

1- إكن لونيس ، **السياسة النقدية و دورها في ضبط العرض النقدي خلال الفترة (2000-2009)** ، رسالة ماجستير في علوم الإقتصاد ، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ، جامعة الجزائر(3) ، الجزائر ، 2011 .

2- الشيخ أحمد ولد الشيباني ، **فعالية السياسة النقدية و المالية في تحقيق التوازنات الإقتصادية الكلية في ظل برامج الإصلاح الإقتصادي**، رسالة ماجستير في العلوم الإقتصادية ، كلية العلوم الإقتصادية و التجارية و علوم التسيير ، جامعة فرحات عباس ، سطيف ، الجزائر ، 2013 .

3- بن البار امحمد ، **أثر السياسة النقدية و المالية على التضخم في الجزائرخلال الفترة (1986-2014) –دراسة قياسية–** ، أطروحة دكتوراه في العلوم الإقتصادية ، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية و علوم التسيير ، جامعة المسيلة ، الجزائر ، 2017 .

4- حاجي سمية ، **دور السياسة النقدية في معالجة إختلال ميزان المدفوعات – حالة الجزائر (1990- 2014)–** أطروحة دكتوراه في العلوم الإقتصادية ، كلية العلوم الإقتصادية و التجارية و علوم التسيير ، جامعة محمد خيضر ، بسكرة ، الجزائر ، 2016 .

5- حدادي عبد اللطيف ، **دور السياسة النقدية و المالية في مكافحة التضخم في الدول النامية – دراسة حالة الجزائر (2000-2014) –** أطروحة دكتوراه في العلوم الإقتصادية ، كلية العلوم الإقتصادية و التجارية و علوم التسيير ، جامعة جيلالي اليابس ، سيدي بلعباس ، الجزائر ، 2017 .

6- حسين كشيتي ، **إجراءات السياسة النقدية و المالية لتصحيح الإختلالات الإقتصادية الكلية – حالة الجزائر(2000-2009)** ، رسالة ماجستير في العلوم الإقتصادية ، كلية العلوم الإقتصادية و التجارية و علوم التسيير ، جامعة المسيلة ، الجزائر ، 2012 .

7- ديش فاطيمة الزهرة ، **دور السياسة النقدية و المالية في الحد من الأزمات الإقتصادية –دراسة حالة :أزمة الديون السيادية في منطقة الأوروبية–** ، أطروحة دكتوراه في العلوم الإقتصادية ، كلية العلوم الإقتصادية و التجارية و علوم التسيير ، جامعة أبو بكر بلقايد ، تلمسان ، الجزئر ، 2018 .

8- رسول حميد ، **العولمة و ضرورة تفعيل السياسة النقدية في الجزائر** ، رسالة ماجستير في العلوم الإقتصادية ، كلية العلوم الإقتصادية و التجارية وعلوم التسيير ، جامعة الجزائر ، الجزائر ، 2008 .

9- لطفي بوناب ، **أهمية السياستين المالية و النقدية في مواجهة تقلبات الدورات الإقتصادية في الجزائر خلال فترة (1990-2016)** ، أطروحة دكتوراه في العلوم الإقتصادية ، كلية العلوم الإقتصادية و التجارية و علوم التسيير ، جامعة المسيلة ، الجزائر ، 2020 .

10- مليكة نجاعي ، **تقييم أداء البنك المركزي الجزائري في إدارة السياسة النقدية في ظل تقلبات أسعار النفط** ، أطروحة دكتوراه في العلوم التجارية ، كلية العلوم الإقتصادية و التجارية و علوم التسيير ، جامعة مسيلة ، الجزائر ، 2020 .

11- موسى بوشنب ،**إشكالية التوفيق بين السياسة النقدية و السياسة المالية في ضبط التوزان الإقتصادي (حالة الجزائر 1990 أفاق 2009)**، رسالة ماجستير في العلوم الإقتصادية ، كلية العلوم الإقتصادية و التجارية ، جامعة أحمد بوقرة ، بومرداس ، الجزائر ، 2010 .

12- نبيلة دودو ، **فعالية السياسة النقدية غير تقليدية في إدارة أزمة الديون السيادية الأوروبية في منطقة اليورو** ، أطروحة دكتوراه في العلوم الإقتصادية ، كلية العلوم الإقتصادية و التجارية و علوم التسيير ، جامعة فرحات عباس ، سطيف ، الجزائر ، 2021 .

رابعا – الملتقيات و المؤتمرات :

1- عيجولي خالد، **فعالية تخفيض أسعار الفائدة من قبل البنوك المركزية في الحد من انهيار الأسواق المالية في ظل الأزمة العالمية الراهنة** ، الملتقى العلمي الدولي حول الأزمة المالية والإقتصادية الدولية و الحوكمة العالمية، جامعة فرحات عباس، سطيف، الجزائر ، يومي 20 و 21 أكتوبر 2009 .

2- محمود فوزي شعوبي، محمد أمين كماسي،**الإقتصاد الجزائري من منظور متغيرات حساب الإنتاج و حساب الإستغلال (1989-1999)**، الملتقى الوطني الأول حول المؤسسات الإقتصادية الجزائرية و تحديات المناخ الإقتصادي الجديد ، جامعة ورقلة ، يومي 22،23أفريل 2003 .

خامسا – التقارير :

1- بنك الجزائر ، النشرة الإحصائية الثلاثية ، رقم 21 ، مارس 2013 .

2- بنك الجزائر ، النشرة الإحصائية الثلاثية ، رقم 45 ، مارس 2019 .

3- بنك الجزائر ، النشرة الإحصائية الثلاثية ، رقم 49 ، مارس 2020 .

سادسا – القوانين و المراسيم :

1- المادة 24 من النظام رقم 09- 02 المؤرخ في 29 ماي 2009 المتعلق بعمليات السياسة النقدية و أدواتها ، جريدة الرسمية، عدد 53.

الجمهوريه الجزائريه الديمقراطيه الشعبيه

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

معة محمد بوضياف بالمسيلة

ة العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

مم: العلوم الاقتصادية

Université Mohamed Boudiaf a M'sila

Faculté des Sciences Économiques, Commerciales et des Sciences de Gestion

Département: .....

جامعة محمد بوضياف - المسيلة
Université Mohamed Boudiaf - M'sila

تصريح شرفي

بالالتزام بمعايير الأمانة و النزاهة العلمية في إعداد مذكرة الماستر

أنا الممضي اسفله:

الطالب (ة)*: باي ايمان المولود(ة) بتاريخ: 06/11/1997 ب: بريكة

الحامل لبطاقة التعريف الوطنية (أو ر.س.) رقم: 203552.60 الصادرة بتاريخ: 18/06/2018 عن: مقرة

المسجل بالسنة الثانية ماستر شعبة: علوم اقتصادية تخصص: اقتصاد نقدي وبنكي خلال السنة الجامعية: 2021/2020

والمعد لمذكرة الماستر التي تحمل عنوان**: دراسة و تحليل آليات و أدوات السياسة النقدية في الجزائر خلال الفترة 2008 - 2018

.....

.....

أصرح بشرفي أني إلتزمت بمراعاة معايير الأمانة والنزاهة العلمية المطلوبة في إنجاز مذكرة الماستر المذكور أعلاه.

حرر بتاريخ: 14/06/2021

التوقيع و البصمة

*يحرر كل طالب (ة) تصريحا فرديا في حالة إعداد المذكرة من طرف أكثر من طالب(ة) واحد .

تَمَّ بِحَمْدِ اللَّهِ

ملخص الدراسة :

لطالما حظيت السياسة النقدية بإهتمام كبير من طرف المفكرين و الباحثين في الميدان الإقتصادي ، وذلك نظرا لأهميتها الكبير بالنسبة لسياسات الإقتصادية الكلية ، وتعتبر من أهم السياسات التي تسعى إلى تحقيق الأهداف الإقتصادية .

وتهدف هذه الدراسة إلى معرفة مدى تطبيق أدوات السياسة النقدية في الجزائر من خلال دراسة تحليلية لحالة الإقتصاد الجزائري للفترة 2008-2018.

ولتحقيق هدف الدراسة قمنا بإستعراض مفهوم السياسة النقدية و تطورها في الفكر الإقتصادي و أهدافها و أهم أدواتها (أدوات كمية أدوات كيفية ، أدوات أخرى) بالإضافة إلى تطور السياسة النقدية قبل وبعد صدور قانون النقد و القرض 10/90 و أدواتها المطبقة في الجزائر .

وبعدها تطرقنا إلى دراسة وتحليل أدوات السياسة النقدية في الجزائر خلال الفترة (2008 – 2018) و ذلك من خلال تطور أداء أدوات السياسة النقدية في الجزائر خلال الفترة المدروسة .

وخلصت الدراسة إلى أن الجزائر لا تقوم بتطبيق أدوات السياسة النقدية بشكل الكافي و لاتزال بحاجة إلى تطوير أدوات السياسة النقدية .

الكلمات المفتاحية : السياسة النقدية ، أدوات السياسة النقدية ، معدل إعادة الخصم ، الإحتياطي الإجباري ، إسترجاع السيولة.

Abstract:

Monetary policy has been always the big interest of economic scientist and researchers due to its great important for the global economic policies, and it is considered one of the most important policies to achieve economic goals.

The goal of this study is to know the extent of the monetary policy tools application in Algeria through an analytical study of Algerian economy state from 2008 to 2018.

To achieve the goal of the study, we explained the monetary policy concept and its development in economic ideas, its objectives and the most important tools (quantitative tools, qualitative tools and other tools), and the monetary policy development before and after the application of the Monetary and Loan Law 90/10 and its applied tools in Algeria.

Then we have studied and analysed the monetary policy tools in Algeria from 2008 to 2018 through the performance evolution of the monetary policy tools in Algeria during the same period.

The study concludes that Algeria is not applying the monetary policy tools enough and still needs to develop them.

Keywords: monetary policy, monetary policy tools, rediscount rate, compulsory reserve, recovery of liquidity.